الحدث

بعدما فشلت المفاوضات السابقة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة خلال شهر رمضان، تتبنى الإدارة الأميركية نهجاً جديداً يقوم على الدفع نحو تهدئة إنسانية بدل الهدنة لتخفيف حدة الصراع في القطاع وتحسين أوضاع الأسرى الإسرائيليين. يترافق ذلك مع استمرار الجهود القطرية والمصرية للدفع نحو اتفاق يبدو غير قريب. في غضون ذلك، يواصل الاحتلال قتل الفلسطينيين مع استهداف غزيين ينتظرون المساعدات مرة جديدة، في حين يعمل الغرب على إدخال مساعدات عبر البحر

لا اتفاق قريباً

مشروع تهدئة أميركية في غزة بدل الهدنة

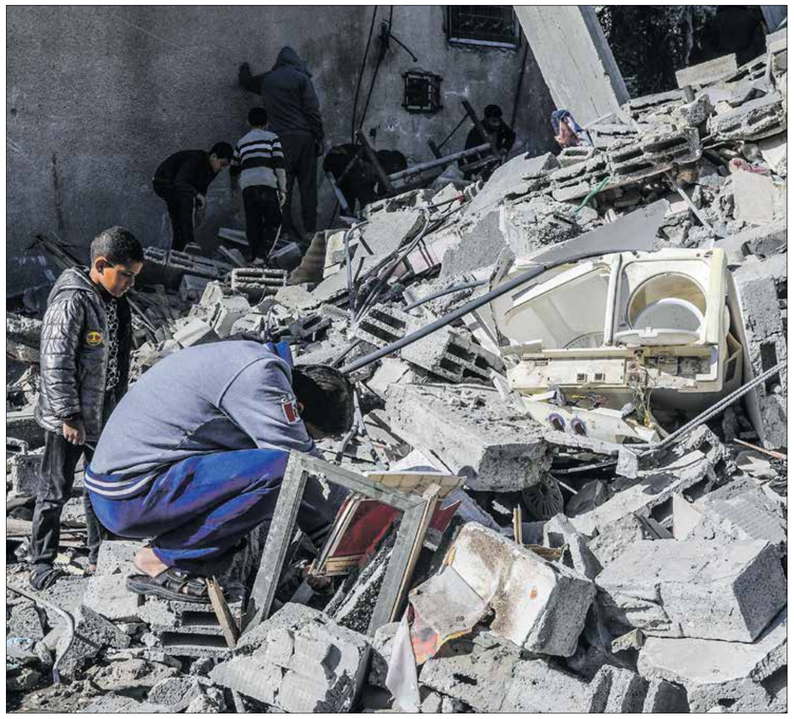

في رفح بعد قصف إسرائيلي أمس (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

الأنصاري: لسنا قريبين من التوصل إلى اتفاق لكننا متفائلون

مصر وجهت دعوة لـ«حماس» لزيارة القاهرة في الأيام المقبلة

وجدد الرئيس الأميركي جو بايدن في تصريحات أمس تعهداته «لجميع عائلات الرهائن في غزة بأننا نقف معهم، ولن نتوقف أبداً حتى تتم إعادتهم (الأسرى لدى حماس)». وقال إنه يشعر بالصدمة بعد تأكيد الجيش الإسرائيلي أمس مقتل الجندي الإسرائيلي الأميركي إيتاي هين في هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول.

وكان مدير الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» وليام بيرنز قد أكد في تصريحات نقلتها هيئة البث الإسرائيلية، فجر أمس الثلاثاء، مواصلة بلاده «العمل الجاد من أجل التوصل لاتفاق بشأن المحتجزين الإسرائيليين». وذكر أن «بدائل عدم التوصل إلى اتفاق، ستكون أسوأ للمدنيين في غزة، وكذلك للمحتجزين الإسرائيليين وعائلاتهم». في هذا الوقت، تواصل سقوط شهداء ومصابين في القصف الإسرائيلي على القطاع. وفي صباح اليوم 158 للحرب أمس، قالت وزارة الصحة في غزة «وصل إلى المستشفيات 80 شهيداً، على الأقل، غالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن، جراء ارتكاب الاحتلال لمجازر بحق المدنيين». وأكد مكتب الإعلام الحكومي أن الجيش الإسرائيلي شن «قصفاً مدفعياً مكثفاً.. وأكثر من 78 غارة جوية، تركزت على مدينة غزة ودير البلح والمغازي والبريج والنصيرات في وسط القطاع وبلدتي بني سهيلة والقرارة وغرب خانيونس ورفح في الجنوب». كما أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس، أن الاحتلال ارتكب 8 مجازر في القطاع خلال 24 ساعة، راح ضحيتها 72 شهيداً و129 مصاباً، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 31184 شهيداً و72889 مصاباً. وعاود الاحتلال استهداف غزيين كانوا ينتظرون الحصول على مساعدات إغاثية في منطقة «دوار الكويت» شمال قطاع غزة. وقال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، سلامة معروف في بيان، إن الاستهداف «أسفر عن ارتقاء عدد من الشهداء وعشرات الجرحى». وأشار إلى أن «الجريمة الجديدة» التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي «ترفع أعداد الشهداء الذين قتلهم وهم ينتظرون المساعدات إلى أكثر من 400 شهيد و1300 مصاب». وفي الوضع الإنساني أيضاً، أبحرت من ميناء لارنكا في قبرص أمس الثلاثاء أول سفينة تحمل نحو 200 طن من الأغذية عبر الممر البحري بين الجزيرة وقطاع غزة. من جهته، أعرب المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ينس لايركه عن ترحيبه بإيصال المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة عن طريق البحر. وفي مؤتمر صحافي في جنيف أمس، أكد وجود حاجة أيضاً إلى إيصال المساعدات براً وتسليمها بشكل آمن ومنتظم داخل غزة.

كما قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إن الطريقة «الوحيدة» لاستعادة التدفق الكافي للمساعدات الإنسانية إلى غزة تكمن في «هدنة إنسانية فورية تؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار». وفي كلمة لها أمام الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي، أمس، قالت فون دير لاين إنه «لضمان سلامة توزيع المساعدات في غزة قررنا إعادة تقييم قراراتنا التمويلية في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وأونروا ردا على الادعاءات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، سنشرع في دفع 50 مليون يورو لدعم أونروا». في هذا الوقت، تبدو الخلافات بين إدارتي بايدن ونتنياهو في طريقها إلى مزيد من التعقيد، وذكر موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي أمس، نقلاً عن ثلاثة مسؤولين من واشنطن، أن اجتياح الاحتلال رفح من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياساتها، بما في ذلك التوقف عن الدفاع عن إسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة، وفرض شروط على كيفية استخدام جيش الاحتلال الأسلحة الأميركية في الحرب على غزة.

من جهته، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمام مؤتمر اللوبي الأميركي المؤيد لإسرائيل (إيباك)، إن إسرائيل «ستنتصر في هذه الحرب مهما حدث، ولكي ننتصر في هذه الحرب علينا أن ندمر ما تبقى من كتائب إرهابية تابعة لحماس في رفح». وفي انتقاد ضمني لبايدن، قال نتنياهو: «لأصدقائنا في المجتمع الدولي أقول: لا يمكن دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من جهة، ثم نعارضها عندما تمارس هذا الحق من جهة أخرى». في سياق آخر، أفادت إذاعة «يشيت بيت» العبرية التابعة لهيئة البث الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، بأن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تدرس الاستعانة بالسلطة الفلسطينية في بناء الأجهزة التي ستكون مسؤولة عن إدارة حياة سكان غزة وتوزيع المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى القطاع. وبحسب الإذاعة فإن أحد الأسماء المطروحة هو رئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، إلى جانب أسماء جهات فلسطينية «معتدلة» أخرى يمكن أن تتولى مسؤولية مؤقتة في إدارة حياة سكان غزة.

خطة تفكيك أونروا

أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه بعد نحو خمسة أشهر من الحرب على غزة يعمل جيش الاحتلال والمؤسسة الأمنية على تفكيك وكالة «أونروا» كلياً. وتحاول إسرائيل بحسب الصحيفة عزل المنظمة وتوفير دعم لذلك من دول في العالم، ومن أجل عزل «أونروا» تحاول إسرائيل الاعتماد على عدد من الادعاءات بينها عدم إعفاء المنظمة من الضرائب والرسوم وحظر نقل بضائع من خلال إسرائيل وغير ذلك، والهدف النهائي الا تبقي لها اي قيمة في غزة.

مرزوق، قال لـ«العربي الجديد»، إنه لا يملك معلومات حول توجه وفد من الحركة إلى القاهرة خلال الأيام القليلة المقبلة، مضيفاً في الوقت ذاته أنه «على الرغم من ذلك، فإن الفرصة لا تزال متاحة للتوصل إلى اتفاق».

دفع في مسار الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي»، لافتاً إلى أن «هناك ضغوطاً كبيرة على القاهرة من جانب واشنطن، لإحداث هذا الاختراق في مسار المفاوضات». ولفت المصدر إلى أن «الجانب الأبرز في التحركات الإقليمية الحالية يشأن جهود الوساطة، يتركز على تأمين وضع معيشي وصحي مستقر نسبياً للأسرى الإسرائيليين في غزة، بعدما أكدت حركة حماس أن وضعهم تأثر كثيراً بالحصار المفروض على القطاع، ومنع إدخال الجيش الإسرائيلي تدفق المساعدات». وكشف المصدر عن «تحركات فرنسية حثيثة في الوساطة الحالية، في محاولة من جانبها لإحياء اتفاق إدخال الأدوية السابق للأسرى، مقابل وصول الأدوية التي تحتاجها مستشفيات القطاع».

كذلك قال المصدر المطلع على مسار المفاوضات إن مصر وجهت الدعوة لحركة «حماس» لزيارة القاهرة خلال الأيام القليلة المقبلة، للاطلاع على «الخطة الأميركية المطورة» بشأن التوصل إلى اتفاق «تهدئة». لكن القيادي في «حماس»، موسى أبو مرزوق، قال لـ«العربي الجديد»، إنه لا يملك معلومات حول توجه وفد من الحركة إلى القاهرة خلال الأيام القليلة المقبلة، مضيفاً في الوقت ذاته أنه «على الرغم من ذلك، فإن الفرصة لا تزال متاحة للتوصل إلى اتفاق».

مشيراً إلى أن «الوضع معقد للغاية على الأرض». وأكد الأنصاري أن قطر لا تمارس أي نوع من الضغوط بوصفها وسيطاً في هذه المفاوضات، لكنه أشار إلى أن قطر تعول على دور الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل في المفاوضات. من جهة أخرى، قال الأنصاري إن قطر تدعم مقترح إنشاء الميناء البحري الأميركي لإيصال المساعدات إلى غزة، لكنه أكد أن «الميناء لن يكون بديلاً عن الممرات البرية التي ما زلنا ننادي بضرورة فتحها لإدخال المساعدات إلى غزة». من جهته، قال مصدر قيادي في «حماس» لـ«العربي الجديد» إن الحركة «أكدت مراراً للوسطاء استعدادها للتجاوب مع أي مقترح جاد من أجل التوصل إلى اتفاق»، مكرراً أنه «حتى الآن لا تتوفر الجدية من الجانب الإسرائيلي». وأضاف المصدر أن «الوسطاء أنفسهم (في إشارة إلى الوسيطين المصري والقطري) أشادوا في أكثر من مناسبة بتعاطي المقاومة مع الجهود المبذولة». بدورها، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر في «حماس» قوله إن «الاتصالات والمشاورات التي يجريها الوسطاء بمصر وقطر مستمرة مع إسرائيل في مسعى للتوصل إلى اتفاق لوقف النار وتبادل الأسرى، لكن لا يوجد أي اختراق حتى صباح (الثلاثاء) ونحن ننتظر رد الاحتلال على مطالب الحركة بوقف النار والانسحاب العسكري من القطاع وعودة المواطنين إلى بيوتهم التي نزحوا منها وتدفق المساعدات الإغاثية وضمان إنهاء الحصار وإعادة الإعمار».

وفي ظل عدم تحقيق اختراق يتيح وقفاً طويلاً لإطلاق النار في غزة، قال مصدر مصري مطلع لـ«العربي الجديد» إن هناك تصوراً جديداً بشأن التوصل إلى «تهدئة إنسانية» وليست هدنة، لتخفيف حدة الصراع والتخفيف من مواطني القطاع، في ظل تصاعد التوتر إقليمياً. وأشار إلى أن ذلك يأتي بدفع من الإدارة الأميركية التي ترغب في تحسين أوضاع الأسرى الإسرائيليين، وضمان وصول الأدوية والمواد الغذائية مؤقتاً، في ظل تدهور الأوضاع المعيشية في القطاع، والتي تتأثر بها الأسرى الإسرائيليون الأحياء لدى الحركة. وأشار المصدر إلى أن «تغييراً طفيفاً حدث في موقف الإدارة الأميركية، التي باتت تبدي مرونة بشأن الموقف من استمرار الحرب وبعض البنود التي حددتها المقاومة من أجل الوصول إلى اتفاق يقضي بتحرير الأسرى»، مضيفاً أن «المسؤولين في إدارة الرئيس جو بايدن، يرغبون في تحقيق اختراق للأزمة، يكون بمثابة قوة دفع لمسار التهدئة».

فقدان الدعم

حذرت وزيرة الخارجية الاسترالية بيني وونغ، إسرائيل من استمرار خسارتها لدعم بعض الدول، إذا لم تغيّر نهجها الحالي في ما يخص الحرب على غزة. واضافت في كلمة خلال قمة لرجال الاعمال في استراليا، امس الثلاثاء، ان العالم مصاب بالدهشة ازاء مقتل المدنيين والمساعدة الانسانية في غزة. واوضحت ان الرئيس الاميركي جو بايدن «حذر» في تصريحه المتعلق برئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي قال فيه ان الاخير «يضر اسرائيل اكثر مما ينفعها».

إلى اتفاق، وهذا يعني أننا لا نرى الجانبين يتفقان على لغة يمكن أن تحل الخلاف الحالي حول تنفيذ اتفاق، لكننا لا نزال متفائلين». وأكد الأنصاري في الإحاطة الإعلامية الأسبوعية لمجلس الشألاء: «إننا مستمرّون في العمل على المفاوضات للتوصل إلى اتفاق على أمل أن يكون خلال شهر رمضان». لكنه أوضح أنه لا يستطيع «تقديم أي جدول زمني» للتوصل إلى اتفاق.

للحديث تتمة...

الجزائر... صمت انتخابي

عثمان لحياني

واقعياً لا شيء يعطي الانطباع في الجزائر أن البلد مقبل على انتخابات رئاسية، بما يستحق هذا المستوى من الانتخابات من حراك سياسي ونقاشات وبروز مشاريع مرشحين محتملين. فالمشهد السياسي في الجزائر لا يسجل ما يشي بذلك قبل سبعة أشهر من استدعاء الهيئة الناخبة، وليس ثمة سوى نقاشات محتشمة، وإعلان ترشح يتيم ما زال في مستوى إعلان نوايا. لرئيسة حزب «الاتحاد من أجل التغيير والرقي» زبيدة عسول. نظرياً، يتفق الجميع أن هذا وضع غير طبيعي، ولا يتناسب لا مع طبيعة هذا الاستحقاق الرئاسي، ولا مع بلد بحجم الجزائر من حيث تنوّع مكوناته السياسية وتعدد الخطوط الأيديولوجية للقوى الحزبية. ولا من حيث الضرورات التي تستدعي وجود التنافس الصحي بين الأفكار والبرامج. يفرض ذلك بلا شك طرح أسئلة واستفسارات عديدة، منها أين اختفى ذلك الزخم السياسي والشعبي الذي كانت تشهده الجزائر قبل ثلاث سنوات، أم هل فقدت الساحة الجزائرية الشهية للفعل والممارسة السياسية، حتى وإن كانت المسألة تخص الانتخابات الرئاسية، أم أن طبيعة البيئة السياسية في الجزائر هي التي تتحكم في تراتيبة الزمن الانتخابي؟ الإجابة عن كل واحد من الأسئلة الثلاثة، تزيل بعضاً من الاستفهام العام وليس كله، فكل ذلك الزخم الذي رافق الحراك الشعبي اختفى لأن السلطة نجحت في الإحاطة بالشارع وكسرت بحدة تلك الحركية التي كان يمكن أن تسهم في تجديد الطبقة السياسية وترفد الساحة بطاقات شابة. كما منعت الشباب من التنظم في أطر جديدة. نعم الساحة الجزائرية فقدت الشهية للممارسة السياسية، وهذا واقع تقر به القيادات الحزبية نفسها، وهي تجد صعوبة بالغة في استخدام الأدوات المتاحة لها دستورياً خلال الممارسة السياسية، سواء تعلق الأمر بتنظيم الفعاليات أو أدوات أخرى كحق التظاهر. كما أن وسائل الإعلام غير قادرة في الوقت الحالي على طرح الأسئلة الجادة، بفعل الرقابة المتصلة بالشأن السياسي. المسألة الثالثة أن السلطة السياسية درجت على فرض الزمن الانتخابي، وبالتالي هي التي تختار متى تختار صفارة بداية المقابلة الانتخابية. تطلق أن مجمل الأحزاب تبدو مستسلمة لرواية السلطة بشأن المناخ القلق والتحديات الإقليمية التي تحيط بالانتخابات المقبلة. ثمة أيضاً سبب آخر يبدو أكثر إقناعاً بالنسبة للكثيرين، وهو أن الانتخابات المقبلة تفتقد التنافسية، وأن المسألة محسومة لصالح مرشح السلطة الرئيس عبد المجيد تبون.

تقرير

مزيد من السفن الحربية للتصدي لهجمات الحوثيين

شهدت منطقة البحر الأحمر هجوماً جديداً للحوثيين، أول من أمس الاثنين، سارعت القوات الأميركية للرد عليه، فيما نقلت وكالة «رويترز» عن متحدث باسم الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، قوله إن «ما لا يقل عن 11 شخصاً قتلوا وأصيب 14 آخرون في الضربات».

وأعلن المتحدث باسم الحوثيين، يحيى سريع، في بيان فجر أمس الثلاثاء، أن الحوثيين استهدفوا سفينة «بنيوكيو» الأميركية بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة وكانت الإصابة دقيقة. وشدّد على استمرار الجماعة «في منع الملاحة الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة في البحرين الأحمر والعربي حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة». مؤكداً أن العمليات العسكرية «ستتصاعد خلال شهر رمضان (الذي بدأ الاثنين) نصرة ودعماً للشعب الفلسطيني ولإخواننا المجاهدين في غزة».

مع العلم أن وزير الدفاع في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، محمد ناصر العاطفي، ورئيس هيئة الأركان محمد عبد الكريم الغماري، قد توعّدا الأميركيين والبريطانيين بأن «قادم الأيام سيشهد مفاجآت تفوق توقعاتهم في ظل استمرار العدوان على اليمن».

وكانت وكالة السلامة البحرية البريطانية «يو كيه إم تي او» أشارت إلى أن السفينة «بنيوكيو» المسجلة في سنغافورة، والتي «رُفع علم ليبيريا» قد أبلغت عن «ضجيج انفجار قريب منها» أثناء وجودها في جنوب غربي ميناء الصليف اليمني. ووفقاً للوكالة البريطانية والقيادة المركزية الأميركية، فإنّ الطاقم آمن والسفينة لم تتضرر. ومساء الاثنين، أعلنت القيادة الأميركية في الشرق الأوسط «سنتكوم»، أنها دمرت مسيّرة تحت الماء وصواريخ بالستية مضادة للسفن، في سلسلة من الضربات ضد مواقع للحوثيين. وأضاف في بيان أنها نفذت 6 ضربات دمرت مسيّرة تحت الماء و18 صاروخاً بالستياً مضاداً للسفن في المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، وذلك بعد حصول إطلاق للنار باتجاه سفينة «بينوكيو» في البحر الأحمر. وأضافت أنه لم تُرَ أنباء عن وقوع خسائر مادية أو بشرية.

وليل الاثنين ـ الثلاثاء، نقلت وكالة «سبأ»، بنسختها التابعة للحوثيين، عن مصدر أمني قوله، إنّ «العدوان الأميركي البريطاني شنّ خمس غارات على محافظة صعدة»، موضحاً أنّ الغارات طاولت «منطقة طخية في مديرية مجز» في المحافظة. وأفاد موقع قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، مساء الاثنين، بأن «العدوان الأميركي البريطاني شن 3 غارات على منطقة الجبانة غربي مدينة الحديدة، و4 غارات على منطقة رأس عيسى بمديرية الصليف، وغارتين على منطقة الطائف بمديرية الدريهمي، و4 غارات على منطقة العرج بمديرية باجل».

في سياق متصل بالعمليات في البحر الأحمر، أعلنت وزارة الدفاع الإيطالية، أمس الثلاثاء، أن سفينة عسكرية إيطالية تعمل ضمن المهمة البحرية لـ«الاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، أسقطت طائرتين مسيّرتين. وأوضحت في بيان أنه «في إطار عملية الاتحاد الأوروبي (أسبيدس) أسقطت السفينة كايو دوليو بناء على مبدأ الدفاع عن النفس، طائرتين مسيّرتين، بعملية تهدف إلى الدفاع عن حرية الملاحة وطرق التجارة» عبر البحر الأحمر.

وفي المرة الأولى التي تعلن فيها روما إسقاط طائرات مسيّرة في البحر الأحمر، منذ أن أقر البرلمان قبل أسبوع المشاركة في «أسبيدس» التي تتولى إيطاليا قيادتها العملياتية، مع العلم أن السفينة نفسها كانت قد أسقطت طائرة مسيّرة أخرى في وقت سابق من هذا الشهر.

بدوره، أعلن وزير الدفاع البريطاني، غرانت شابس، أمس الثلاثاء، أن لندن سترسل السفينة الحربية «دايموند» التابعة لسلاح البحرية إلى البحر الأحمر وخليج عدن لتضطلع مهمة حماية حركة الشحن العالمية من السفينة «ريتشموند». وأضاف في بيان أن «بريطانيا لا تزال في طليعة الرد الدولي على هجمات الحوثيين الخطيرة على الشحن التجارية والتي أودت بحياة بحارة دوليين».

أكد الحوثيون استمرار هجماتهم طيلة رمضان نصرة لغزة

في غضون ذلك، أفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس الثلاثاء، بأنها تلقت بلاغاً بأن عدة أشخاص اعتلوا سفينة قبالة الصومال وسيطروا عليها. ووقع الحادث على مسافة 600 ميل بحري (نحو 1111 كيلومتراً) إلى الشرق من العاصمة الصومالية مقديشو. وذكرت الهيئة في بيان «بسيطر أشخاص الآن غير مصرح لهم على السفينة»، مضيفة أن الأشخاص الذين اعتلوا السفينة وصلوا إليها بقاربين أحدهما صغير والآخر كبير. وقالت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري، إن ناقلة بضائع ترفع علم بنغلادش اعتلاها أشخاص شرق الصومال، من دون أن يتضح ما إذا كان قراصنة وراء العملية.

من جانبه، اعتبر قائد الفرقاطة الفرنسية «لانغودوك» لوران سونوا، مساء الاثنين، أن البحر الأحمر يواجه سيلاً من العنف «المتفلت». وأضاف خلال وجوده في قاعدة طولون البحرية، جنوبي فرنسا، أن هذا العنف يتغذى «في البحرين الأسود والأحمر». وعادت «لانغودوك» من منطقة البحر الأحمر بعد مهمة استمرت ثمانية أشهر.

وتبحر سفن كثيرة الآن عبر طريق رأس الرجاء الصالح في رحلة أطول وأكثر تكلفة حول أفريقيا، لتجنب المسار الخطير عبر خليج عدن والبحر الأحمر وقناة السويس، وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في تكاليف الشحن.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

رصد

الاستخبارات الأميركية: ائتلاف نتنياهو في خطر

وضع تقرير سنوي للاستخبارات الوطنية الأميركية (أو دي أن آي)، نشرت نتائجه أول من أمس الاثنين، وبقيّم المخاطر حول العالم على الأمن القومي للولايات المتحدة، رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وائتلافه اليميني المتطرف الحاكم في إسرائيل، في دائرة «الخطر». ما يضفي مزيداً من التوتر بين نتنياهو وإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، جرّاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي أصبح شبه مؤكد أن الطرفين يختلفان حولها تكتيكياً حصراً. وحذّر التقرير من أن إسرائيل ستجد صعوبة في تحقيق هدفها بالقضاء نهائياً على حركة «حماس». وبينما لم يتطرق التقرير إلى «اليوم التالي» في غزة، رأى أن «حكومة أكثر اعتدالاً في إسرائيل قد تكون احتمالاً». والتقييم المؤلف من 40 صفحة أعدّه مكتب الاستخبارات الوطنية الأميركية التي تديرها أفريل هاينز، والتي قدّمت شهادتها أول من أمس، أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بالكونغرس الأميركي، مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، بشأن التقرير. ويتحدث التقرير عن التهديدات العالمية بما فيها المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتطرق إلى التحديات التي تواجه استمرار نتنياهو في السلطة بعد هجوم حركة «حماس» على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وهو أمر اعتبرت أنه بدا غير اعتيادي بحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، التي رأت أمس أنه «بدا من غير المعتاد أن تقدم وكالات الاستخبارات الأميركية تحليلها للتوقعات السياسية لزعيم حليف في وثيقة غير سرّية».

وقال التقرير إن «بقاء نتنياهو كزعيم من ائتلافه الحاكم من اليمين المتطرف والأحزاب المتدينة والمتطرفة التي تواصل اتباع سياسات متشددة تجاه الفلسطينيين والمسائل الأمنية، قد يكون في خطر». وأضاف أن «التشكيك بقدرة نتنياهو على الحكم تعمّق وتوسع داخل المجتمع الإسرائيلي وذلك بعدما كان هذا التشكيك وصل إلى مستويات عالية خلال الحرب، ونحن نتوقع خروج احتجاجات واسعة (في إسرائيل) تطالب باستقالته وإجراء انتخابات جديدة». وقال التقرير: «إن تشكيل حكومة مختلفة، أكثر اعتدالاً، هو أمر محتمل».

وتطرق التقرير كذلك إلى تقييم الوضع العسكري على الأرض في غزة، بعد أكثر من خمسة أشهر على الحرب. وفقاً لتقييم الاستخبارات الوطنية الأميركية، فإنه «من المحتمل أن تواجه إسرائيل مقاومة مسلحة طويلة الأمد من حركة حماس لسنوات مقبلة، وسوف يكافح الجيش الإسرائيلي من أجل تحييد البنية التحتية لحماس في الأرض لحماس، والتي تسمح للمتمردين بالاختباء واستعادة قوتهم، ومفاجأة القوات الإسرائيلية»، بحسب نص التقرير الذي رأى أن العداء بين حماس والسلطة الفلسطينية سيكون عاملاً في محددات الحكم (لاحقاً) وكذلك الدعم الشعبي الواسع لحماس. ورأى التقرير أن «هجوم حماس في 7 أكتوبر، والرد الإسرائيلي العسكري في غزة، رفع التوترات في المنطقة، فيما نفّذ وكلاء إيران وشركاؤها هجمات ضد أهداف أميركية وإسرائيلية، دعماً لحماس وللضغط على الولايات المتحدة». وأضاف أن «التغطية الإعلامية للدمار وفقدان الأرواح جرى تضخيمها عبر حملات على مواقع التواصل الاجتماعي من كل الأطراف، ما أدى إلى تأجيج ردود الفعل داخل الدول المجاورة (لإسرائيل) وحول العالم». وتوقع أن تواجه إسرائيل «ضغطاً عالمياً متزايداً بسبب الوضع الإنساني البائس في غزة، فيما الهجمات المدعومة من إيران ستعرض الاستقرار في لبنان والعراق ومنطقة الخليج والبحر الأحمر للخطر». وحذّر من أن «خطر التصعيد إلى حرب بين الدول، متعمدة أو غير ذلك، يبقى عالياً». ولفت التقرير إلى أن الصراع في غزة، كما يسمّيه، يشكل تحدياً لدول عدة عربية شريكة (للولايات المتحدة)، التي تواجه مشاعر شعوبها المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة بعد الموت والدمار في غزة، لكنها ترى أن الولايات المتحدة هي القوة الدولية الأكثر قدرة على ردع المزيد من الاعتداءات وإنهاء الصراع قبل توسع أكبر في المنطقة.

نتنياهو ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، مايو 2023 (جيل كوهين ماغن/فرانس برس)

وبحسب التقرير، فإن «إسرائيل وإيران تحاولان ضبط تحركاتهما تجاه بعضهما البعض لتجنب تصعيد يؤدي إلى مواجهة مباشرة». وقالت الاستخبارات الوطنية الأميركية: «نحن نقيّم أن قادة إيران لم يهندسوا أو يكونوا على علم بهجمات حماس ضد إسرائيل».

أما بالنسبة إلى «حزب الله» اللبناني، فاعتبر التقييم الاستخباري السنوي الأميركي، أن هذا الحزب «يقيس ضغطه على إسرائيل من الشمال محاولاً تجنب الذهاب إلى حرب تدمره وتدمر لبنان». ويرأي الاستخبارات الأميركية، فإن «قيادة حزب الله، رغم ذلك، ستبحث على الأرجح مجموعة من خيارات الردّ بحسب تحركات إسرائيل ضد لبنان» مع تقدم الوقت. كما توقع التقرير أن تواصل الميليشيات العراقية المتحالفة مع إيران هجماتها ضد القوات الأميركية في العراق وسورية، وبواصل الحوثيون في اليمن استهداف السفن في البحر الأحمر، وعلى إسرائيل، «ما يشكّل خطراً حقيقياً ويهدد بتصعيد أوسع».

(العربي الجديد)

شرق غرب

الاحتلال ينقل أيتاماً من غزة إلى الضفة

أفادت القناة «12» الإسرائيلية، مساء أول من أمس الاثنين، بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي ووحدة منسق الحكومة الإسرائيلية، في المناطق الفلسطينية المحتلة، عملا على نقل أطفال فلسطينيين أيتام من قطاع غزة إلى الضفة الغربية المحتلة. وكشفت القناة أن هيئة الأمن القومي في مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو صادقت على نقل هذه المجموعة، التي يرافقها أيضاً عشرات المرافقين البالغين من دار الأيتام «إس أو إس» في غزة، التي توقفت عن العمل، إلى بيتهم الجديد في بيت لحم.

(العربي الجديد)

عقوبات أميركية على «سرايا الأشتر»

فرضت وزارة الخزانة الأميركية، أمس الثلاثاء، عقوبات خاصة «بمكافحة الإرهاب» على 4 أفراد من «سرايا الأشتر» (المقاومة الإسلامية في البحرين) المرتبطة بإيران. وذكر موقع الوزارة أن العقوبات طاولت، حسين أحمد عبد الله أحمد حسين الدقامي، وعلي عبد النبي أحمد إبراهيم الشوفة، وحسن أحمد راضي حسين سرحان، وعيسى صالح محمد سلمان.

(رويترز)

منظمات غير حكومية تلاحق الدنمارك بسبب إسرائيل

أعلنت أربع منظمات غير حكومية، أمس الثلاثاء، أنها تلاحق الدنمارك قضائياً من أجل دفعها إلى تعليق صادراتها من الأسلحة إلى إسرائيل. وقال الأمين العام لمنظمة «أكشن إيد دنمارك» تيم وايت، وهي إحدى المنظمات المشاركة في الشكوى في بيان «لا ينبغي للدنمارك أن ترسل أسلحة إلى إسرائيل وبينما يوجد اشتباه معقول في أن هذا البلد يرتكب جرائم حرب في غزة».

(فرانس برس)

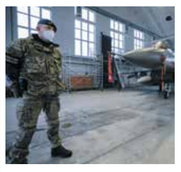

انسحاب قاض من المحكمة الاتحادية العراقية

أعلن أحد أعضاء المحكمة الاتحادية العليا في العراق، القاضي عبد الرحمن زيباري، أمس الثلاثاء، انسحابه من المحكمة احتجاجاً على القرارات الصادرة عنها في الفترة الأخيرة، التي وصفها بغير الصحيحة. وأصدرت المحكمة أخيراً قراراً نزعت بموجبه تصرف حكومة كردستان بالشؤون المالية، وآخر ينقضي بتولي مفوضية الانتخابات العراقية تنظيم انتخابات برلمان إقليم كردستان.

(العربي الجديد)

توقيف 4 إيرانيين بسبب خلاف بين رجل دين وامرأة

أوقف أربعة أشخاص في إيران، أمس الثلاثاء، لنشرهم مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع لخلاف حادّ بين رجل دين وامرأة لا تضع الحجاب الإلزامي، على ما أعلنت وسائل إعلامية محلية. ويُشتبه في أن الموقوفين أرسلوا لقطات صورتها كاميرات مراقبة للخلاف الذي وقع الأسبوع الماضي، في مركز طبي في مدينة قم، وسط إيران. وتُظهر اللقطات امرأة تنتقد أحد رجال الدين لأنه التقط صورة لها بهاتفه الخلوي أثناء وقوفها في ممرّ، قبل تصاعد الخلاف وفرار رجل الدين، بحسب ما أظهرت المشاهد.

(فرانس برس)

الحدث

سكّان الضفة أمام شروط جديدة للصلاة وشهيدان بحملان الجنسية الأردنية في طولكرم

تضييقات في الأقصى

فرض الاحتلال الإسرائيلي شروطاً جديدة على دخول أبناء الضفة الغربية للصلاة في المسجد الأقصى في رمضان، تضاف إلى كل ما اعتمده للتضييق عليهم وعلى تحركاتهم منذ 7 أكتوبر الماضي، فيما يواصل ارتكاب الجرائم في الضفة، التي وصل عدد المعتقلين من أبنائها منذ 7 أكتوبر إلى 7555 معتقلاً

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
رام الله ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

ظلّ المسجد الأقصى، أمس الثلاثاء، العنوان الأول للتضييق الإسرائيلي المتصاعد ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وفي أراضي الداخل المحتل، مع تنفيذ المستوطنين اقتحامات جديدة لباحاته، فيما شدّد الاحتلال قيود دخول الفلسطينيين إليه في شهر رمضان الذي بدأ الاثنين الماضي، وهو ما تجلى في فرض قيود قاسية على مواطني الضفة للصلاة فيه أيام الجمعة من شهر الصوم. وفي الضفة أيضاً، استشهد شابان فلسطينيان، ليل الاثنين، برصاص الاحتلال في طولكرم، قالت عمّان إنهما يحملان الجنسية الأردنية مطالبة الاحتلال بتحقيق كامل وبتحمل مسؤولياته وكشف ملابسات الجريمة.

وفي وقت متأخر من مساء أول من أمس الاثنين، أعلن جيش الاحتلال، فرض قيود خانقة على دخول الفلسطينيين من سكّان الضفة الغربية إلى القدس المحتلة لأداء صلاة الجمعة في الأقصى خلال رمضان. وكتب منسق عمليات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، غسان عليان، على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، إنه «في أيام الجمعة طيلة رمضان، سيسمح بدخول المصلين من مناطق يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية) إلى القدس رهناً بحيازة تصريح (مَمْتي) ممغنط ساري المفعول، وبتقييم الأوضاع الأمنية». وأضاف أنه لن يُسمح إلا بدخول المصلين الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً، و50 عاماً للنساء، وكذلك الأطفال دون سن العاشرة.

ولم يسمح بعد لسكّان الضفة بعبور الحواجز والدخول إلى القدس المحتلة لأداء صلاة العشاء والتراويح في رمضان، علماً أن جميع الحواجز حول القدس المحتلة كان قد أغلقها الاحتلال أمام سكّان الضفة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ومساء الاثنين، أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، أن 35 ألف فلسطيني أدّوا صلاتي العشاء والتراويح في الأقصى في اليوم الأول من رمضان رغم التضييق الإسرائيلي، غالبيتهم من القدس، والباقون من فلسطينيي الداخل المحتل. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، أن قوات الاحتلال اعتدت بالضرب المبرّح على شاب قرب باب الساهرة، أحد أبواب الأقصى، واعتقلته، كما اعتقلت حارس المسجد الأقصى خليل الترهوني من القدس القديمة، كما أن فيديو تداوله ناشطون على وسائل التواصل أظهر اعتقال قوات الشرطة الإسرائيلية 6 فلسطينيين من العيسوية شمال شرق القدس، وتقييد أيديهم للخلف وربطهم بحبل وجزهم بمهانة.

وكانت إسرائيل رفعت حالة التأهب إلى أعلى المستويات وعلى مختلف الجبهات، في الضفة والقدس والداخل المحتل، مع دخول شهر رمضان، الذي لطالما دأبت سلطاتها على شيطنته قبل الحرب وبعدها. ودفعت التقييدات جزءاً كبيراً من المصلين إلى الصلاة خارج الأقصى في الليلتين الماضيتين. وجزءاً من خططها، نفّذت شرطة القدس عمليات اعتقال واسعة لمقدسيين زعمت ضلوعهم «بالتحريض»، كما تم إبعاد العشرات منهم ومن الداخل الفلسطيني عن الأقصى طيلة رمضان بإجراءات إدارية.

وفي الضفة الغربية، تواصلت أمس حملة الاقتحامات والاعتقالات بوتيرة غير مسبوقة، حيث اقتحمت قوات الاحتلال أمس، مدينة ومخيم جنين شمال الضفة، واندلعت اشتباكات مسلحة بينها وبين المسلحين الفلسطينيين، فيما دهمت قوات الاحتلال عدداً من المنازل وفتشتها. وتحدث الهلال الأحمر الفلسطيني عن إصابة شابين خلال الاقتحام، وانتهى الاقتحام باعتقال 3 أشخاص، أحدهم مصاب، ووالدهم. وأعلن جيش الاحتلال أن من بين المعتقلين، مهدي فياض، الناشط في حركة «الجهاد الإسلامي» في جنين.

وإذ أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أمس، باعتقال قوات الاحتلال منذ مساء الاثنين حتى صباح أمس، 25 مواطناً على الأقل من الضفة، ما رفع حصيلة الاعتقالات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى أكثر من 7555 معتقلاً، وصفت «الهيئة» و«النادي» هذه الحملة في الضفة بأنها غير مسبوقة، ليس من حيث مستوى أعداد المعتقلين فحسب، بل من حيث مستوى الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال أثناء اعتقالهم، لجهة عمليات التنكيل الواسعة والاعتداءات بالضرب، والتهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين، ومصادرة الأموال، والأجهزة المحمولة.

وكان ليل الاثنين ـ الثلاثاء، قد سجّل اقتحاماً آخر لقوات الاحتلال شمال طولكرم، أقدمت خلاله على اغتيال الشاب محمد جعفر مصطفى الجبر، من بلدة عرابة، جنوب جنين، وذلك بعد إطلاق النار عليه قرب بلدة عتيل شمال طولكرم شمال الضفة، فضلاً عن الشاب توفيق عائد فواز حسين الذي كان أصيب أولاً في إطلاق النار قبل إعلان استشهاده بعدما ترك ينزف، فيما أعلنت الخارجية الأردنية أن الشابين يحملان الجنسية الأردنية إلى جانب الفلسطينية.

وأكدت مصادر محلية وعائلية أن قوات خاصة إسرائيلية أطلقت الرصاص باتجاه مجموعة من الشبّان في عتيل، ما أدى إلى إصابة شاب ونقله إلى المستشفى، في حين أصيب جبر وتمّ اعتقاله، حيث أعلن لاحقاً استشهاده واحتجاز الاحتلال لجثمانه. وادعى جيش الاحتلال أن الشاب جبر كان في طريقه لتنفيذ عملية فدائية في الداخل الفلسطيني المحتل، بحسب متحدث باسم جيش الاحتلال قال إنه كان بحوزة الشهيد «سلاح وعبوة ناسفة جاهزة للاستخدام».

واستشهد مع جبر حسين الذي كان أصيب أولاً. ودانت الخارجية الفلسطينية أول من أمس، «باشد العبارات جريمة إعدام الشاب الأردني» حسين، الذي «كان في زيارة إلى أقربائه في مخيم نور شمس وأصيب في رجله وتركته قوات الاحتلال ينزف لأكثر من ساعة ونصف ساعة، ثم استشهد داخل سيارة الإسعاف»، وفق الوزارة، فيما زعم المتحدث باسم الاحتلال أن «توفيق حسين كان شريكاً لإرهابي وأصيب في الحادث». من جهتها، دانت الخارجية الأردنية أمس إقدام قوات الاحتلال على قتل مواطنين أردنيين اثنين، أول من أمس في طولكرم. وقال المتحدث باسمها سفيان القضاة في بيان، إن «الوزارة طالبت إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، بتحقيق كامل وبتحمل مسؤولياتها وكشف ملابسات العملية، وستتخذ الوزارة جميع الإجراءات الدبلوماسية اللازمة وفق القانون والاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة»، مضيفة أنها على اتصال مع ذوي المواطنين اللذين يحمل كل منهما أيضاً هوية فلسطينية.

نفذت شرطة القدس عمليات اعتقال واسعة لمقدسيين

وضع الاحتلال شروطاً جديدة لدخول القدس من الضفة

جندي للاحتلال أمام شبّان منعوا من الصلاة في الأقصى، 8 مارس (محمد غرابلي/فرانس برس)

الهباش: قيود الأقصى عامل توتر

شدّد قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش، أمس الثلاثاء، على أن قيود الاحتلال الإسرائيلي على الدخول للمسجد الأقصى في شهر رمضان «مرفوضة جملة وتفصيلا وتمثل اعتداء صارخا على مقدساتنا وانتهاكا للقانون الدولي». وأضاف الهباش، في بيان صحافي، أن «سياسة الاحتلال تمثل عامل توتر وشرارة تنذر بتفجر الأوضاع برمتها إن لم يتراجع عنها فورا وقبل فوات الأوان».

لبنان

غارات على محيط بعلبك للمرة الثانية في أقل من شهر

شنّت إسرائيل غارات على محيط مدينة بعلبك، في البقاع، شرقي لبنان، مساء الاثنين وأمس الثلاثاء، في تطور ميداني يهدد بتوسيع جغرافية المواجهات بينها وبين «حزب الله» من جنوب لبنان إلى شرقه، في وقت كان الحزب يطلق نحو 100 صاروخ على الجليل الفلسطيني والجولان السوري المحتلين

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أظهرت الغارات الإسرائيلية المكثفة على محيط مدينة بعلبك، في منطقة البقاع شرقي لبنان، على بعد 100 كيلومتر عن الحدود مع فلسطين، بدءاً من ليل الاثنين ـ الثلاثاء، قبل أن تتجدد خلال يوم أمس، تمدداً للنطاق الجغرافي للمواجهات الجارية منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بين الاحتلال و«حزب الله»، ما يعزّز المخاوف من تطور المواجهات إلى حرب واسعة النطاق بين الطرفين. وللمرة الثانية منذ 26 فبراير/شباط الماضي، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات عدة على مبان في مناطق محيطة بمدينة بعلبك، وهي المنطقة بين بلدتي السفري وسرعين ومنطقة النبي شيت أمس الثلاثاء، وبلدات أنصار ودورس وطاريا وشمسطار، مساء الاثنين. وسقط شهيدان و10 جرحى على الأقل في غارات أمس بينهم 6 لبنانيين و4 سوريين، بالإضافة إلى شهيد و9 جرحى على الأقل مساء الاثنين. وأعلن جيش الاحتلال في بيانات منفصلة، استهدافه «مقرات قيادة» و«مواقع تابعة للقوات الجوية» لـ«حزب الله» في تلك الغارات. وذكر رئيس مركز بعلبك الإقليمي للدفاع المدني بلال رعد لـ«العربي الجديد» أن «عمليات الإنقاذ ورفع الأنقاض مستمرة للمبنى المستهدف في النبي شيت».

ودعت العلاقات الإعلامية في «حزب الله»، أهالي منطقة البقاع في بيان إلى «الابتعاد عن الأماكن التي يتم استهدافها، وعدم الاقتراب منها، أو التجمع في محيطها وترك الجهود الإغاثية للجهات المعنية المولجة بهذه المهمة». وخلال غارات أمس، حلّق الطيران الإسرائيلي بكثافة في أجواء منطقة البقاع، ومنطقة كسروان، شمالي بيروت، حيث عثرت وحدات الجيش اللبناني، على مسيّرة إسرائيلية تحمل صاروخاً، سقطت وتحطمت تحت الطريق العام عند مدخل بلدة حراجل الكسروانية الجبلية، كانت متجهة الى البقاع لتنفيذ غارة، بحسب ما أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية. وعملت تلك الوحدات على تفكيك الصاروخ، ونقل المسيّرة المحطمة من المكان.

وكان «حزب الله» قد ردّ صباح أمس الثلاثاء، على الاستهداف الإسرائيلي لبعلبك مساء الاثنين، بإطلاق نحو 100 صاروخ من الأراضي اللبنانية على الجليل الفلسطيني المحتل والجولان السوري المحتل. وأكد في بيان استهداف «مقر قيادة الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع، والقاعدة الصاروخية والمدفعية في يواف ومرابض المدفعية المنتشرة في محيطها بأكثر من مائة صاروخ كاتيوشا»، مضيفاً أن «القصف يأتي رداً على الاعتداءات الإسرائيلية على أهلنا وقرانا ومدننا وآخرها في محيط مدينة بعلبك واستشهاد مواطن». وتبعد ثكنة كيلع الواقعة في الجولان حوالي 15 كيلومتراً عن الحدود اللبنانية. وعلى أثر قصف «حزب الله»، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، في منشور على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، وزير الأمن يوآف غالانت إلى شنّ حرب على لبنان فوراً. وقال بن غفير: «الجيش هو مسؤوليتك. ما الذي تنتظره؟ أكثر من 100 صاروخ طاول إسرائيل وما زلت صامتاً؟ ابدأ الحرب الآن».

وحول ارتفاع وتيرة استهداف الاحتلال لبعلبك، اعتبر محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «بعلبك لا يمكن اعتبارها منطقة أعمال عسكرية». وكان الاحتلال قد استهدف محيط بعلبك في 26 فبراير/شباط الماضي وذلك للمرة الأولى منذ عدوان صيف 2006، قبل استهدافات مساء الاثنين وأمس الثلاثاء. وأكد خضر أن «الهدوء يبقى حذراً، ولم يسجّل نزوح من القرى التي تم استهدافها، ولا نرى أننا دخلنا مرحلة نطلب فيها من السكان المغادرة، ونأمل ألا نصل إليها». وأشار إلى أن «المحافظة أعدّت منذ بداية الحرب في الجنوب اللبناني خطة على مستوى الاستجابة في ظلّ الظروف الاستثنائية التي نمرّ بها، ومن باب الاستعداد للأسوأ، وفي حال توسّع الحرب لتطاول بعلبك الهرمل».

من جانبه، قال مصدر نيابيّ في «حزب الله» لـ«العربي الجديد»، إن «المقاومة في لبنان لن تسكت على الاعتداءات الإسرائيلية سواء في الجنوب أو البقاع أو بعلبك وأي منطقة لبنانية، وسيكون الردّ بالمثل وأقوى»، لافتاً إلى أننا «في حرب مع العدو، بغض النظر عن مساحتها، وجميع الاحتمالات مفتوحة، والمقاومة على أكمل جهوزية واستعداد لأي توسعة». وعمّا إذا كانت جبهة جديدة ستُفتح في لبنان بعد استهداف البقاع اللبناني، بالتوازي مع الجنوب، قال مصدر مقرّب من رئيس البرلمان نبيه بري، لـ«العربي الجديد»، إنّ «كل السيناريوهات متوقعة مع العدو، والمقاومة جاهزة للردّ والدفاع عن الأراضي اللبنانية كلها». وأضاف أن بري الذي التقى وزير الخارجية القبرصي كونستانتينوس كومبوس، أمس الثلاثاء، «كرر استنكاره للاعتداءات الإسرائيلية المستمرة للقرى المدنية وللسيادة اللبنانية، وآخرها الغارات المتتالية على البقاع اللبناني». وفيما هيمنت الغارات التي استهدفت بعلبك أمس على المشهد لم يكن الوضع في الجنوب اللبناني أقل توتراً، إذ شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي أمس، غارات عدة طاولت منزلاً في بنت جبيل، حيث أصيب شخص بجروح، إلى جانب استهداف وادي بلدة برغز والدلافة ووادي السلوقي وأطراف عيتا الشعب والخيام وخراج بلدة السريرة، في المنطقة المعروفة بحوزته التحتا، وأطراف الناقورة. وقصف الاحتلال مدفعياً أطراف بلدتي حولا ومركبا وخراج سردا. في المقابل، استهدف «حزب الله» مواقع الاحتلال في تلال كفرشوبا والسماقة وزبدين والراهب وبركة ريشا. كما أعلن حزب الله استهداف نقطة الجرداح بصواريخ بركان وتحقيق إصابة مباشرة، فضلاً عن استهداف موقع جل العلام وانتشاراً لجنود الاحتلال خلفه بصواريخ بركان مؤكداً تحقيق إصابات مباشرة.

وليل الاثنين ـ الثلاثاء، طاولت الغارات الجوية الإسرائيلية منزلاً في عيتا الشعب وآخر في الناقورة، ومسّط الاحتلال بالأسلحة الرشاشة أطراف العديسة. وخرقت طائراته جدار الصوت مراراً في سماء الجنوب. وأطلق الجيش الإسرائيلي القنابل المضيئة فوق قضاء صور والساحل البحري الجنوبي. وهاجم «حزب الله»، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، أنتشاراً لجنود الاحتلال في موقع الراهب، ومربض المدفعية الإسرائيلية في خربة ماعر، وموقع السماقة. كما أعلن التصدّي لمسيرة إسرائيلية في أجواء المناطق الحدودية مع فلسطين المحتلة.

في هذه الأثناء، أكد مصدرٌ في قيادة الجيش اللبناني لـ«العربي الجديد»، أن الجيش استأنف دورياته مع «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (يونيفيل)، جنوبي نهر الليطاني، بعدما أوقفها عقب إطلاق النار الذي تعرّضت له دورياتها المشتركة السبت الماضي. وقال المصدر إن «قرار التوقف كان مرحلياً بعدما تعرّضت دورية اليونيفيل والجيش اللبناني لإطلاق نار من أسلحة خفيفة في محيط بلدة عيتا الشعب، جنوبي لبنان، والتي لم يصب فيها أي شخص بأذى». وشدّد المصدر على أن «استئناف الدوريات لم يأتِ نتيجة تدخلات أو ضغوط خارجية كما ذكرت وسائل إعلامية، بل تجنباً لأن تُتخذ أبعاداً لهذه الخطوة ليست في مكانها». من جهته، بحث الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله مع نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة خليل الحية «آخر الأوضاع والتطورات على المستوى الميداني في قطاع غزة والضفة الغربية وجبهات الإسناد المتعدّدة»، بحسب بيان للحزب، صدر أمس الثلاثاء. وجرى عرض «لمجريات المفاوضات القائمة من أجل التوصل إلى وقف العدوان على غزة، وتحقيق شروط المقاومة التي تخدم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني».

لقاء بين نصرالله والحية لبحث «التطورات وجبهات الإسناد»

الجيش اللبناني يستأنف دورياته المشتركة مع «اليونيفيل»

دمار كبير جراء الغارات الإسرائيلية على سرعين، أمس (محمد عزاقير/رويترز)

رصد

من تحرك مناهض للنفوذ الأميركي في العراق، يوليو 2023 (أحمد جليل/Epa)

محادثات واشنطن وبغداد قد تمتد لما بعد نوفمبر

بغداد ـ **محمد علي**

تبنت «المقاومة الإسلامية في العراق»، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، قصف مطار بن غوريون الإسرائيلي بطائرة مسيّرة مفخخة، في ثاني عملية استهداف للعمق الإسرائيلي تنفذها الجماعة خلال أقل من أسبوع واحد. في موازاة ذلك تستمر التهدئة بين الفصائل الحليفة لإيران وبين القوات الأميركية مع عدم تسجيل أي استهداف للقوات الأميركية أو غارات من الأخيرة منذ أكثر من شهر. لكن هذه التهدئة تبقى مرهونة بمخرجات المحادثات الأميركية العراقية التي انطلقت في يناير/كانون الثاني الماضي، والتي تقول بغداد إنها لإنهاء مهمة القوات الأجنبية فيما تصر واشنطن على أنها لا تتضمن الانسحاب، وهو ما أشار إليه المبعوث الأميركي للتحالف الدولي، إيان مكاري في 3 مارس/آذار الحالي عندما نفى وجود خطة في الوقت الحالي لانسحاب القوات الأميركية والتحالف الدولي من العراق. وفي السياق، قال مصدر كبير في الحكومة العراقية لـ«رويترز»، أمس الثلاثاء، إن المحادثات بين الولايات المتحدة والعراق حول انسحاب القوات الأميركية والدولية بالكامل من العراق قد تستمر لما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني. في هذه الأثناء، ترجح مصادر أمنية عراقية أن تكون الطائرة المسيّرة التي أعلنت السلطات الأردنية عن سقوطها في محافظة إربد ليل الاثنين الثلاثاء، هي الطائرة نفسها التي أعلنت الفصائل العراقية أنها قصفت بها مطار بن غوريون.

وجاء في بيان لـ«المقاومة الإسلامية»، والتي تضم عدداً من الفصائل العراقية المسلحة وأبرزها «كتائب حزب الله»، و«النجباء»، وفصائل أخرى تعرف بأنها «قريبة من إيران»، أنها استهدفت بواسطة طائرة مسيّرة «مطار بن غوريون في عمق الكيان الغاصب»، وذلك «استكمالاً للمرحلة الثانية لعمليات مقاومة الاحتلال، ونصرة أهلنا في غزة، وردا على المجازر الصهيونية بحق المدنيين الفلسطينيين العزل». وبثت الجماعة فيديو مصوراً يظهر اللحظات الأولى لإطلاق الطائرة من مكان مفتوح.

وقال مصدر مُقرب من اللواء «12» في «الحشد الشعبي»، المرتبط بجماعة «النجباء»، لـ«العربي الجديد»، إن وتيرة «عمليات المقاومة الإسلامية في العراق ستتصاعد ضد الكيان الصهيوني في قابل الأيام»، معتبراً أن العمليات «لا علاقة لها بالتهدئة الحالية داخل العراق، والتي تتعلق بالقوات الأميركية فقط. وبعد نحو ساعتين من تبني الفصائل العراقية إطلاق الطائرة المفخخة تجاه مطار بن غوريون، أعلن مصدر أمني أردني أن الفرق المختصة لمعالجة المتفجرات في القوات المسلحة الأردنية عثرت على أجزاء لطائرة مسيّرة في منطقة خالية من السكان في محافظة إربد. ولفت إلى أن تحطمها لم يسبب أي أضرار تذكر. وردا على سؤال «العربي الجديد» بشأن ما إذا كانت الطائرة التي أعلن الأردن سقوطها في إربد هي الطائرة نفسها التي تبنت إطلاقها الفصائل العراقية، قال مسؤول أمني عراقي بوزارة الداخلية العراقية ببغداد، إن «المسار المفترض لاستهداف مطار بن غوريون هو فوق الأجواء الأردنية كونه أقصر لذا قد تكون هي»، مؤكداً أن مصدر الهجوم ليس من الأراضي العراقية، والظاهر أنه من الأراضي السورية.

شرق غرب

تجدد الاحتجاجات ضد الجولاني في سورية

تظاهر عشرات المحتجين ضد زعيم «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) أبو محمد الجولاني في بلدة تفتناز بريف إدلب السوري، مساء أمس الأول الاثنين، مطالبين إياه بالمغادرة، وكف قبضة فصائله الأمنية عن حياة الناس شمال غربي سورية، وفق مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد». كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن تظاهرة خرجت في مدينة إدلب، مساء الاثنين، وطالبت بإسقاط الجولاني. (العربي الجديد)

خسائر للنظام السوري في اللاذقية

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن «هيئة تحرير الشام» هاجمت موقعاً لقوات النظام السوري على محور قرية التفاحية في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، ما أسفر عن مقتل 3 من عناصر قوات النظام، بينهم ضابط برتبة نقيب. في المقابل، قال الناشط مصطفى المحمد لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام قصفت بالمدفعية الثقيلة محور بلدة كفرتعال غربي حلب، ما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين بجروح.

(العربي الجديد)

الجزائر: رفع الحظر عن سفر مقري

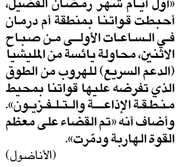

رفعت السلطات الجزائرية قرار حظر السفر عن الرئيس السابق لحركة «مجتمع السلم»، كبرى الأحزاب الإسلامية المعارضة، عبد الرزاق مقري (الصورة)، بعد ثلاثة أشهر من منعه من مغادرة البلاد. وتمكن مقري من التوجه إلى إسطنبول للقيام ببعض المهام والاجتماعات ذات الصلة بمنصبه كامين عام لمنتدى كوالالمبور. وأعلن مقري ليلة الاثنين أنه تمكن من السفر وعاد إلى الجزائر، بعد إتمام مهمات متعلقة بمنصبه.

(العربي الجديد)

... وحملة جديدة للإفراج عن معتقلي الرأي

أطلق ناشطون في الجزائر والخارج حملة وطنية لحث السلطات الجزائرية على إطلاق سراح معتقلي الرأي الموقوفين في السجن، بسبب قضايا تخص التعبير عن الرأي ومواقف سياسية مناوئة للسلطة. وبدأ ناشطون وحقوقيون في تنشيط حملة جديدة تحت عنوان «أطلقوهم» من أجل إطلاق سراح 228 معتقل رأي، بحسب الحملة التي عرّفت عن نفسها بأنها «حملة تعبئة وتضامن وطنية خلال شهر رمضان» من أجل إطلاق سراحهم.

(العربي الجديد)

الجيش السوداني يصد هجوماً لـ«الدعم» في أم درمان

قال الجيش السوداني، في بيان أمس الثلاثاء، إنه استعاد السيطرة على مقر الإذاعة والتلفزيون في أم درمان غربي العاصمة الخرطوم، بعدما حاولت قوة من «الدعم السريع» فك طوق أمني يفرضه على محيط المقر. وأعلن أنه في «أول أيام شهر رمضان الفضيل، أحبطت قواتنا بمنطقة أم درمان في الساعات الأولى من صباح الاثنين، محاولة يائسة من المليشيا (الدعم السريع) للهروب من الطوق الذي نفرضه عليها قواتنا بمحيط منطقة الإذاعة والتلفزيون». وأضاف أنه «تم القضاء على معظم القوة الهاربة ودمّرت».

(الأناضول)

قضية

حملت اجتماعات ومقررات المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، إشارات إضافية على نهج الحكم الفردي الذي يكرّسه الرئيس شي جين بينغ على حساب مؤسسات الدولة منذ استلامه السلطة، إذ ركزت التعديلات على قضم صلاحيات مجلس الوزراء وإخضاعه للحزب وقيادته لتصبح المؤسسة مجرد أداة تنفيذية لسياسات الحزب. وإذا كان بعضهم يرى أن شي يسير على خطى الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ فإن التحذيرات تتركز على خطر النتائج العكسية لهذه الممارسات، ولا سيما اقتصادياً

تعديلات البرلمان الصيني

إضعاف الدولة وتعزيز سلطة شي والحزب

بكين ـ علي ابو مريحيل

اختتم المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، أول من أمس الاثنين، اجتماعاته السنوي في العاصمة بكين، باتخاذ حزمة قرارات جديدة من شأنها أن تعزز سلطة ونفوذ رئيس البلاد شي جين بينغ. وشارك في الاجتماعات التي استمرت أسبوعاً كاملاً نحو 3 آلاف مندوب عن عدة أقاليم ومحافظات صينية. وحسب بيان نشرته وسائل إعلام رسمية صينية، تمت الموافقة على 7 قرارات بالأغلبية الساحقة، من بينها: تقرير عمل الحكومة الذي يستهدف النمو الاقتصادي هذا العام بنحو 5 في المائة، بالإضافة إلى اعتماد الميزانية التي تتضمن زيادة بنسبة 7,2 في المائة في بند الإنفاق الدفاعي. كما وافق المجلس على مراجعة القانون الأساسي لمجلس الوزراء، الذي تضمن دعوة الحكومة إلى التمسك بالمبادئ التوجيهية لشي، وضمان استمرار قيادة الحزب الشيوعي. كما تم اعتماد قوانين أمنية معدلة، وذلك ضمن خطة تهدف إلى الحفاظ على سيادة وأمن البلاد، ومنح صلاحيات أوسع للحزب من أجل التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية. وكان لافتاً في هذه الدورة، إلغاء المؤتمر الصحافي لرئيس الوزراء لي تشيانغ، إذ دأب رؤساء الوزراء السابقون على مدار ثلاثة عقود على عقد مؤتمر صحافي في ختام الاجتماعات السنوية، لتقديم إحاطة بشأن أبرز القرارات. واعتبر مراقبون أن ذلك يشير إلى مزيد من التراجع في نفوذ رئيس الوزراء، الذي يعتبر الرجل الثاني بعد الرئيس وأعلى مسؤول في أجهزة ومؤسسات الدولة.

إخضاع رئاسة الوزراء

حول أبرز القرارات التي اتخذها المشرعون في تعديلات البرلمان الصيني قال الباحث في معهد «وان تشاي» للأبحاث والدراسات في هونغ كونغ، ليو مينغ، في حديث لـ«العربي الجديد» إن ما يمكن أن نقف عنده في هذه الدورة، إقرار البرلمان الصيني تعديلات على القانون الأساسي لمجلس الوزراء، تضمنت فقرات تنص على أن المجلس يجب أن يدعم قيادة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، ويحمي القيادة المركزية للجنة المركزية للحزب بقيادة الرئيس شي. وهذا إلزام صريح، حسب قوله، لكافة مؤسسات الدولة التي يديرها مجلس الوزراء بالانصياع لرغبة الحزب وقيادته، بمعنى آخر أصبحت رئاسة الوزراء مجرد أداة تنفيذية لسياسات الحزب وخططه الاستراتيجية سواء ما يتعلق بالشأن الداخلي أو الخارجي. وهذا يفسر أيضاً، وفق ليو، قرار الحزب بإلغاء مؤتمر رئيس الوزراء السنوي، الذي كان يعتبر نافذة نادرة للرجل الثاني في الدولة لمخاطبة وسائل الإعلام الأجنبية. فحتى هذه المساحة تم حرمان رئيس الوزراء منها، الأمر الذي يؤكد تشديد شي قبضته على عصب الحزب والدولة معاً وفي آن واحد. ولفت ليو إلى أن هذا القرار التي اتخذها الحزب، منذ تمديد ولاية الرئيس شي لفترة ثالثة في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. وقال إن الحزب عمد خلال العامين الماضيين إلى إعادة هيكلة البنية الحكومية، التي تركزت حول تقليص مؤسسات الدولة مقابل توسيع صلاحيات الحزب للاستفراد بالقرارات التنفيذية ولتكون جميعها في قبضة شي. وتوقع ليو أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من تقليص الصلاحيات الحكومية، وربط هذا التوجه بإقالة العديد من المسؤولين الكبار في الدولة من دون تقديم تفسيرات للرأي العام الصيني. وأعاد التذكير بإقالة تسعة مسؤولين كبار في نهاية العام الماضي، من بينهم أربعة جنرالات من الوحدة المسؤولة عن الصواريخ الاستراتيجية، وذلك في أعقاب إقالة وزير الدفاع الصيني السابق لي شانغ فو.

قضم صلاحيات رئاسة الوزراء

مجلس الدولة، او ما يُعرف برئاسة الوزراء التي يتولاها حالياً لي تشيانغ (الصورة)، هو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة. وهو ايضا الهيئة العليا لادارة الجمهورية الشعبية، ويخضع لرئاسة الوزراء ديوان المجلس و29 وزارة ولجنة ومصلحة حكومية، من بينها المكتب الاعلامي الذي يدير وسائل الإعلام، وجهاز التحقيق والرقابة. وخلال السنوات العشر الماضية سُحب العديد من صلاحيات المجلس لمصلحة الحزب الشيوعي.

الاقتداء بماو تسي تونغ

في تعليقه على توسيع صلاحيات الحزب الشيوعي على حساب الدولة، قال أستاذ الدراسات السياسية السابق في جامعة تايبيه الوطنية جين توي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن شي يسير على خطى الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ، من خلال إعادة إحياء القيادة الفردية وحصر السلطات في قبضته، وهي حقبة لم تنته إلا بموت ماو في عام 1976. وأشار إلى أنه في تلك الفترة لم يكن لمنصب رئيس الدولة أهمية في اتخاذ القرارات، مشيراً إلى انه بين عامي 1959 و1968 كان ليو شاو تشي رئيساً للدولة، بينما كان ماو تسي تونغ رئيساً للحزب، ومع ذلك شهدت البلاد محطات تاريخية نتيجة قرارات اتخذها بشكل منفرد ماو، من بينها ما يعرف بـ«الثورة الثقافية» (بين عامي 1966 و1976). واعتبر جين أنه لم تحدث انفراجة في تركيز السلطات إلا في عهد الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ، الذي أطلق في أواخر السبعينيات سياسة الإصلاح والانفتاح، وشملت مسارين سياسيا واقتصاديا. ومنذ ذلك الحين برز منصب رئيس الوزراء كواجهة قوية للتعبير عن سلطة الدولة، ولعل ون جيا باو الذي تقلد المنصب عام 2003 واحد من بين أبرز رؤساء الوزراء الصينيين الذين مثلوا الصين في المحافل الدولية. ولفت جين إلى أن تعديلات البرلمان الصيني التي تهدف في المقام الأول، حسب رأيه، إلى تعزيز سلطة شي، من شأنها أيضاً أن تأتي بنتائج عكسية تعيق عجلة الاقتصاد والتنمية وتضر بالمصالح الحيوية للصين. وأوضح أن تركيز السلطة في شخص الرئيس وعودة القيادة الفردية إلى الواجهة، سيؤديان بطبيعة الحال إلى بطء اتخاذ القرارات، لأن كل شيء يجب أن يمر أو يصدر عبر قنوات شي الخاصة. ولا يعقل، حسب قوله، أن تدار دولة بحجم الصين في قطاع المؤسسات والحركة الاقتصادية والتجارية بسلطة فرد مهما علا شأنه، فضلاً عن أن ذلك سيؤثر على ثقة المستثمرين والشركات الأجنبية العاملة في البلاد. وأضاف أن ذلك سيخلق تداخلاً مربكاً بين الاقتصاد والأمن والسياسة.

تعديلات البرلمان الصيني والسيادة الوطنية

من جهته، رأى أستاذ الدراسات السياسية في جامعة جينان الصينية، شياو لوتغ، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تعديلات البرلمان الصيني تهدف إلى حماية سيادة الدولة ومصالحها الأمنية، وتأتي في إطار تعميق إصلاح مؤسسات الحزب والدولة بموجب التعديلات التي شهدها دستور البلاد في عام 2018، التي تنص على تأكيد قيادة وسلطة الحزب الشيوعي للجمهورية الشعبية. وأضاف شياو أن مثل هذه الإجراءات لا تحتمل التأويل السياسي، لأنها منسجمة مع روح الدستور وجاءت بإجماع المشرعين، لافتاً إلى أن أي حديث عن صراع داخل السلطة أو خلافات بين الحزب والحكومة، مجرد روايات تنسجها قوى غربية تهدف إلى النيل من صعود الصين وبروزها كقوة رائدة ومسؤولة على الساحة الدولية.

وأشار إلى أن تعديلات البرلمان الصيني ليست وليدة اللحظة، إذ شهد عام 1982 أول تعديل على القانون الأساسي لمجلس الوزراء، وهدف التعديل إلى توسيع صلاحيات الحزب في أعقاب إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية آنذاك. ولفت إلى أنه بموجب الدستور الصيني، يشرف رئيس الوزراء بصورة مباشرة على 21 وزارة حكومية في البلاد، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة على عمل الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات المختلفة. وعن التعديلات الأمنية، أوضح شياو أن جميع الإجراءات الجديدة مرتبطة بقانون حماية أسرار الدولة ومكافحة قضايا التجسس والقرصنة، منوّهاً إلى أن أحد البنود الأمنية، تعزيز قانون مكافحة التجسس، ومنح الحزب المزيد من الصلاحيات في تقييد الوصول إلى المعلومات حتى بالنسبة لبعض الإدارات الحكومية الرئيسية. وقال إن ذلك ينسجم مع جهود بكين لتوسيع نطاق الأمن القومي، منذ وصول شي جين بينغ إلى سدة الحكم قبل أكثر من عقد من الزمن، كما يعكس محاولات الحزب والدولة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

> جين توي: شي يعمل على إعادة إحياء القيادة الفردية
>
> ليو مينغ: الحزب يريد حصر القرارات التنفيذية بيد شي

شي في البرلمان الصيني، الاثنين (ينغشو وانغ/رويترز)

تونس

برلمان قيس سعيّد: عامٌ من البطالة

لا ينفصل أداء البرلمان التونسي المنتخب بموجب دستور قيس سعيّد، بعد سنة على انطلاقه، عن السياق السياسي العام في البلاد، والذي يثبّت حكم سعيّد الأحادي

تونس ـ آدم يوسف

مرّت سنة منذ افتتاح أعمال مجلس نواب الشعب التونسي (البرلمان) المكوّن بمقتضى دستور عام 2022 الذي صاغه الرئيس قيس سعيّد بمفرده. ويرى متابعون في جردة حساب لأعمال هذا البرلمان، بعد عام، أن أداءه لا يزال باهتاً، في استكمال لمرحلة السبات السياسي الذي دخلت فيها تونس منذ انقلاب سعيّد في يوليو/تموز 2021.

وانتخب هذا البرلمان في جولتين، كآخدى آخر مراحل خريطة الطريق التي وضعها سعيّد بعد انقلابه في 25 يوليو 2021. أجريت الجولة الأولى في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2022 والثانية في 29 يناير/ كانون الثاني 2023، وجرت بنظام الاقتراع على الأفراد، وليس المرشحين على القوائم الحزبية. وشهدت هذه الانتخابات عزوفاً شعبياً كبيراً بتسجيل نسبة مشاركة لم تتجاوز حدود 11,4 في المائة (في الدورتين)، وهي أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات بتونس. وافتتح البرلمان أعماله في 13 مارس/آذار 2023، منقوصاً عددياً من 8 نواب، 7 منهم في دوائر الخارج التي لم تسجل أي ترشح، فيما عجزت السلطات عن سدّ الشغور فيها منذ سنة، كما يقبع النائب الثامن وجدي الغاوي في السجن منذ ذلك التاريخ دون تعويضه. وزادت نسبة الشغور في أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى 9 نواب، برفع الحصانة عن أحد النواب سامي عبد العال بسبب قضية تلاحقه، فبقي في الخارج. ويواصل مجلس الشعب عمله بـ152 عضواً فقط من أصل 161 مقعداً نص عليها الدستور. ويظهر الموقع الرسمي للبرلمان تمكنه من المصادقة على نحو 40 مشروع قانون صدر أغلبها في الجريدة الرسمية للبلاد، غالبيتها اتفاقيات قروض ومذكرات تفاهم، محالة من الرئاسة والحكومة، لا تتعدى البند الواحد. كما تمكن هذا البرلمان من المصادقة على قانون المالية وموازنة للعام 2024 في الآجال المحددة قبل نهاية العام الماضي، وهو يعد أكبر النصوص من حيث عدد البنود والاستماعات. كما صادق البرلمان على قانون مرسوم الصلح الجزائي الذي أدخل عليه الرئيس تعديلات بسبب تعطل تنفيذه، كما مرّر أخيراً قانون جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية. كذلك، فإن مقترح النواب لتجريم التطبيع مع إسرائيل، الذي أثار انقساماً وجدلاً، تمّ إرجاؤه وتعديله دون المصادقة عليه لاحقاً، ولم يناقش مجلس الشعب التونسي أي مبادرة تشريعية مقدمة من أعضائه، لتبقى مقترحاته في أدراج اللجان تنتظر البرمجة. ويعتبر أستاذ القانون الدستوري، خالد الدبابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «إن أردنا تقييم حصيلة عمل البرلمان بطريقة موضوعية، نقول إنها ضعيفة وضعيفة جداً، وهو أمر متوقع باعتبار المكانة السياسية الضعيفة التي أصبحت تحتلها الوظيفة التشريعية في تونس مقارنة بالسلطة التنفيذية سابقاً، والتحول الدستوري بالبرلمان من سلطة إلى وظيفة». ويشرح الدبابي أن «الوضعية السياسية والمشهد غير التعددي وإقصاء الأحزاب وضعف تمثيلها في العملية التشريعية من خلال نظام الاقتراع على الأفراد، أنتجت كما كان متوقعاً برلماناً ضعيفاً وغير قوي لا دستورياً ولا سياسياً». ويبيّن الدبابي أن «هناك العديد من الملفات التي لم يعالجها البرلمان منذ عام، وخصوصاً المحكمة الدستورية، فنحن لا نعلم لماذا لم يتم إلى اليوم التصويت على قانون المحكمة الدستورية وكذلك قانون أساسي للمجلس الأعلى للقضاء؟ ولماذا لم ينكب البرلمان على سنّ قانون انتخابي ينظم الانتخابات الرئاسية المستعجلة، خصوصاً وأن الدستور جاء بشروط جديدة أصبحت تناقض القانون الانتخابي لعام 2014؟». كذلك يشير أستاذ القانون الدستوري إلى أن «مراقبة الحكومة أصبحت شكلية حيث لا تقول مستحيلة التنفيذ». ويختم الدبابي رأيه بأن «الأداء التشريعي للبرلمان التونسي اليوم ضعيف جداً باكتفائه بتمرير القروض والاتفاقيات الواردة عليه من السلطة التنفيذية»، مشيراً إلى أن «المبادرة الوحيدة التي قام بها ثم تخلى عنها هي قانون تجريم التطبيع، ما يؤكد أن سردية تجريم التطبيع كانت سياسية تهدف إلى كسب نقاط انتخابية سابقة لأوانها، والواضح أن الهدف كان بروباغندا (دعاية) سياسية وحشد تعاطف شعبي أكثر منه رؤية وتصورا لحل في مسألة شائكة، ما زاد من خلق مشاكل جديدة للبلاد».

> تخلى البرلمان التونسي عن قانون تجريم التطبيع

من جهته، يرجح رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية، أستاذ القانون الدستوري، شاكر الحوكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، ما يصفه بـ«الأداء الهزيل للبرلمان وضعف حصيلته» خلال السنة الأولى، إلى «النظام السياسي الذي فرضه سعيّد». ويشدد على أن «النتيجة كانت معروفة سلفاً، فبرلمان لم يجر انتخاب أعضائه إلا من عدد قليل من الناخبين ولا يمثل إلا نفسه، لا يمكن أن يُوفّق في أعماله أو يؤخذ على محمل الجد»، بحسب تعبيره. ويتابع الحوكي: «لا أحد يتابع أعمال البرلمان اليوم أو يهتم بما يقول أو يصدر من قوانين لا تقدم ولا تؤخر»، مؤكداً أن المواطنين «فهموا أنه مجرد برلمان وظيفي وضع لتزكية إرادة رئيس الجمهورية وتصورا لحل في مسألة شائكة، ما زاد من خلق مشاكل جديدة للبلاد». ويشير الحوكي إلى أنه «منذ إعلان الانقلاب، دخلت الحياة السياسية في تونس مرحلة سبات شتوي دون أفق، والمحاولات التي جرت من قبل بعض المناضلين كلّفتهم حريتهم وتم سجنهم ظلماً وعدواناً بعد اتهامهم بالتآمر على أمن الدولة».

البرلمان خلال جلسة لتجريم التطبيع، نوفمبر 2023 (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تحرير

تنحي رئيس وزراء هايتي... خطوة لوقف التدهور

اعلن رئيس وزراء هايتي، أرييل هنري، موافقته على الاستقالة من منصبه، في خطوة تمّت برعاية اقليمية، بغية تشكيل مجلس انتقالي، ووقف التدهور الامني

شهدت أزمة هايتي تطوراً جديداً مع موافقة رئيس الوزراء أرييل هنري، أمس الثلاثاء، على التنحّي من منصبه، خلال اجتماع مخصص لبلاده في جامايكا. وتزامن قراره مع إعلان الولايات المتحدة تقديم 133 مليون دولار للدولة التي تشهد اضطرابات واسعة النطاق، أدت إلى تمدّد العصابات بور أو برنس، وسط عجز قوات الشرطة عن مكافحتها. ووافق هنري على التنحي عن منصبه، مشيراً إلى أن حكومته ستترك السلطة بعد تشكيل مجلس انتقالي، لكنه أوضح أنه سيشكل حكومة تصريف أعمال حتى يتم تعيين رئيس للوزراء وحكومة جديدة. ولم يتمكن هنري، الذي غادر هايتي في 25 فبراير/ شباط الماضي، لحشد الدعم لقوة أمنية متعددة الجنسيات بقيادة كينيا من العودة إلى البلاد بل هبطت طائرته في بورتوريكو، بعد أن هاجمت العصابات العاصمة وأغلقت المطار الرئيسي. وكان هنري قد وصل إلى السلطة في أعقاب اغتيال الرئيس جوفينيل موز في عام 2021.

وأصدر هنري الإعلان بشأن موافقته على الاستقالة بعد ساعات من اجتماع مسؤولين، من بينهم زعماء منطقة البحر الكاريبي ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في جامايكا لمناقشة حل عاجل لوقف الأزمة المتفاقمة في هايتي. وقد أعلن رئيس جمهورية غويانا محمد عرفان علي، الذي يرأس «المجموعة الكاريبية» (كاريكوم)، أن استقالة هنري ستكون سارية المفعول عند تشكيل مجلس انتقالي يعيّن رئيس وزراء مؤقتاً ويحضر للانتخابات، علماً أنه كان من المقرر أن يغادر هنري منصبه في 7 فبراير الماضي، لكنه عاد واتفق مع المعارضين على استمراره في منصبه حتى إجراء انتخابات جديدة، وهو ما قوبل برفض عنيف للعصابات. وناشد رئيس الجماعة الكاريبية جميع الأطراف وأصحاب المصلحة وجميع الهايتيين بالتحلي بالصبر، مبدياً تفاؤله بشأن إمكان التوصل إلى حل سياسي في هايتي. وبحسب إعلان صادر عن «كاريكوم»، سيضمّ المجلس الانتقالي سبعة أعضاء لهم حق التصويت، يمثلون الأحزاب السياسية الرئيسية والقطاع الخاص وائتلاف «مونتانا» للمجتمع المدني، الذي اقترح تشكيل حكومة مؤقتة بعد اغتيال موير.

وخلال الفترة الانتقالية، سيمارس المجلس سلطات رئاسية محددة من خلال تصويت الأغلبية، كما سيعين رئيس وزراء مؤقت ومجلس وزراء، ويشارك في توقيع الأوامر، ويؤسس مجلساً انتخابياً مؤقتاً سيكلف بتمهيد الطريق لأول انتخابات في هايتي منذ عام 2016. وسيمنع أي شخص أدين أو اتهم أو تضرر من عقوبات الأمم المتحدة من العضوية، وكذلك أي شخص يعارض قرار الأمم المتحدة بنشر قوة أمنية في هايتي أو يعتزم الترشح في الانتخابات المقبلة. ولم تحدد الجماعة الكاريبية موعداً لتعيينات المجلس ولا للانتخابات رغم أن زعماء إقليميين قالوا إنه يجب إرساء الأمن قبل التصويت. بدوره، أعلن وزير الخارجية الأميركي، الذي شارك في اجتماع جامايكا، مساء الاثنين، أن الولايات المتحدة ستُقدّم 133 مليون دولار إضافية لدعم حل الأزمة في هايتي. واعتبر بلينكن أن الوضع الخارج عن السيطرة في هايتي يظهر الحاجة الملحة لنشر قوة متعدّدة الجنسيّات، ستُساهم فيها الولايات المتحدة بمبلغ إضافي يصل إلى 100 مليون دولار، بينما سيتمّ توفير 33 مليون دولار للمساعدة الإنسانية. وقال إن تصاعد العنف «أوجد وضعاً لا يمكن تحمّله بالنسبة إلى الهايتيين، ونحن نعلم أن ثمّة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين السياسي والأمني». وأضاف «وحدهم الهايتيون يمكنهم تقرير مستقبلهم ولا أحد سواهم». لكن بلينكن اعتبر أيضاً أن الولايات المتحدة وشركاءها «يمكنهم المساعدة في استعادة الأمن الأساسي» والاستجابة «للمعاناة الهائلة للهايتيّين». وقال متحدّث باسم بلينكن إن الوزير الأميركي ناقش خلال الاجتماع الجهود الرامية إلى «انتقال سياسي سريع في هايتي عبر إنشاء هيئة رئاسية مستقلة ذات قاعدة عريضة، ونشر بعثة للدعم الأمني متعدّدة الجنسيّات».

> من المقرر أن يقود مجلس انتقالي هايتي في الفترة المقبلة

بدوره، عرض رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، الذي كان حاضراً افتراضياً خلال المحادثات، تقديم أكثر من 91 مليون دولار لهايتي. كما أعلنت دول أخرى عن المساهمة في مساعدات مالية أو لوجستية، بما في ذلك بنين وفرنسا وألمانيا وجامايكا وإسبانيا، وفقاً لمسؤولين أميركيين. واستبعدت الولايات المتحدة وكندا إرسال قوّات إلى هايتي. وقالت كينيا إنّها مستعدة لنشر عناصر شرطة، لكنّها لم تتمكّن من فعل ذلك حتّى الآن بسبب قرار أصدرته محكمة كينيّة. وقال رئيس الوزراء الجامايكي أندرو هولنيس «واضح أن هايتي وصلت إلى نقطة تحوّل، فيما أمكن رؤية جثث في شوارع العاصمة الهايتيّة، حسب «فرانس برس».

من جهته، دعا مجلس الأمن الدولي، مساء الاثنين، جميع الأطراف السياسيين في هايتي إلى «مفاوضات جدية» لـ «استعادة المؤسسات الديمقراطية» في البلاد. تزامناً، أجلى جميع موظفي الاتحاد الأوروبي في بور أو برنس، الاثنين أيضاً. وقال بيتر ستانو، المتحدث باسم مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس الثلاثاء، إنه «في ظل التدهور الكبير في الوضع الأمني، قررنا تقليص انتشارنا على الأرض ونقلنا موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي في بور أو برنس إلى مكان أكثر أماناً خارج البلاد». وأضاف «قمنا بإجلاء جميع موظفي الاتحاد الأوروبي من هايتي». من جهتها، أعلنت البعثة الدبلوماسية الألمانية خطوة مماثلة الأحد الماضي، مشيرة إلى أنها أرسلت سفيرها إلى جمهورية الدومينيكان، التي تتقاسم السيادة مع هايتي على جزيرة هيسبانيولا. وليل السبت الأحد الماضي، أجلت الولايات المتحدة موظفيها الدبلوماسيين غير الأساسيين بطائرة هليكوبتر من بور أو برنس.

(أسوشييتد برس، فرانس برس، قنا)

عناصر العصابات في بور او برنس، الاثنين (رالف تيدي إيرول/رويترز)

(رويترز)

شرق غرب

إحالة رفعت الاسد على المحكمة في سويسرا

أعلن المدعي العام السويسري، أمس الثلاثاء، إحالة رفعت الأسد، عمّ رئيس النظام السوري بشار الأسد، إلى المحكمة بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ثمانينيات القرن الماضي. وأوضح مكتب المدعي العام في بيان أن رفعت الأسد «متهم بإصدار أوامر بقتل وتعذيب ومعاملة قاسية واعتقالات غير مشروعة في سورية في فبراير/ شباط 1982... في إطار النزاع المسلح» في مدينة حماة في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد.

(فرانس برس)

حزب مادورو يرشحه لولاية رئاسية ثالثة

اختار الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا الحاكم الرئيس نيكولاس مادورو (الصورة) مرشحاً له لولاية ثالثة متتالية في الانتخابات التي ستجرى في 28 يوليو/ تموز المقبل. ولم يصدر عن مادورو تعليق بهذا الشأن، لكنه قال في برنامجه التلفزيوني الأسبوعي: «سنواصل السفر عبر بلدنا لبناء المزيد والمزيد من القوة وتنظيم المواطنين لتحقيق الفوز الانتخابي هذا العام»، من دون أن يتطرق بشكل مباشر إلى إعلان ترشحه.

(فرانس برس)

بدء انسحاب القوات الهندية من المالديف

بدأت نيودلهي سحب جنودها المتمركزين في المالديف بعدما طلب رئيس الأرخبيل المؤيد للصين محمد مويزو من القوات الهندية الانسحاب من بلاده، حسبما ما أفادت صحيفة «ميهارو» المحلية أمس الثلاثاء. ويفترض أن يكون الجنود الهنود البالغ عددهم 89 عسكرياً قد غادروا البلاد بحلول 10 مايو/ أيار المقبل. وسحبت الهند حتى الآن 25 من جنودها المتمركزين في جزيرة ادو، بحسب الصحيفة.

(فرانس برس)

ترامب يتعهد الإفراج عن «رهائن» هجوم الكابيتول

تعهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة) الإفراج عن «الرهائن» من مهاجمي مبنى الكابيتول مطلع العام 2021، في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية. وكتب عبر منصته «تروث سوشال» مساء الاثنين «إن الإجراءات الأولى التي سأتخذها بصفتي الرئيس المقبل ستكون إغلاق الحدود» مع المكسيك و«الإفراج عن رهائن 6 يناير/ كانون الثاني المسجونين ظلماً». وتمّ توجيه الاتهام إلى أكثر من 1350 شخصاً بالضلوع في الاعتداءات على الكابيتول، وصدرت أحكام بالسجن بحق نحو 500 منهم.

(فرانس برس)

لجنة الانتخابات التايلاندية تطلب حل حزب

ذكرت تقارير إعلامية أمس الثلاثاء أن لجنة الانتخابات في تايلاند طلبت من المحكمة الدستورية حل حزب «التحرك للأمام». وتأتي هذه الخطوة في أعقاب حكم سابق أصدرته المحكمة الدستورية يقضي بإدانة الحزب، الذي فاز في الانتخابات العامة الماضي، وزعيمته بتهمة القيام بحملة لتعديل قانون المس بالذات الملكية.

يقترح سفير سابق ومستشارة قانونية أميركيان استخدام أموال مصادرة من كيانات وشخصيات متورطة بالانتهاكات في سورية لمساعدة المتضررين من السوريين، بالتزامن مع تحركات غربية للاستفادة من الأصول الروسية المصادرة لإعادة إعمار أوكرانيا

مطالبات باستخدامها لمساعدة المتضررين

مصادرة أموال مرتكبي الانتهاكات بسورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

يبدو أن التحركات الغربية، لا سيما الأوروبية منها، حيال الاستفادة من الأصول الروسية المصادرة أو المجمدة في المصارف والدول الأوروبية لإعادة الإعمار في أوكرانيا التي تسببت روسيا في نكبتها، تشجع على تطبيقات مماثلة في حالات مشابهة، لا سيما في سورية، التي تحتاج إلى مئات مليارات الدولارات لإعادة إعمارها، أو مساعدة مجتمعاتها المتضررة قبل الذهاب إلى مرحلة إعادة الإعمار باهظة التكلفة، وذلك بعد 13 عاماً على اندلاع الثورة السورية. وفي مقال مشترك لكل من السفير الأميركي السابق ستيفن راب والمستشارة الأميركية في معهد «المجلس الأطلسي» أليسا ياماموتو، نشر في 6 مارس/ آذار الحالي عبر موقع منتدى «دجاست سيكيوريتي» الأميركي، وهو منتدى يعرّف نفسه بـ«المختص بالتحليل الدقيق للأمن والديمقراطية والسياسة الخارجية والحقوق»، طالبا فيه حكومة الولايات المتحدة بالتصرف في الأموال المصادرة من قبل مرتكبي الانتهاكات في سورية لمساعدة الشعب السوري، لا سيما الفئات المتضررة.

وفي مقال بعنوان «تطبيقاً لسابقة أوكرانيا، على وزارة العدل (الأميركية) استخدام الأموال المصادرة من منتهكي القانون في سورية لمساعدة الضحايا»، تطرق راب وياماموتو إلى مصادرة 600 مليون دولار من شركة الإسمنت الفرنسية «لافارج»، التي كانت تعمل في سورية، من قبل وزارة الخزانة الأميركية، بالإضافة إلى 90 مليون دولار صادرتها فرنسا من رفعت الأسد، عم رئيس النظام الحالي بشار الأسد وشقيق الرئيس الراحل حافظ الأسد. ورفعت الأسد متهم بارتكاب جرائم وانتهاكات في سورية، بالإضافة إلى نهب وسلب الأموال العامة.

واعتبر الكاتبان أنه «ينبغي لوزارة العدل الأميركية أن تتبنى نهجاً إبداعياً مماثلاً (بالإشارة إلى التصرف بأموال إحدى الشركات الروسية المصادرة في إستونيا) في التعامل مع مصادرة شركة لافارج لصالح ضحايا جرائم لافارج في سورية، إذ يتمتع المدعي العام بسلطة تقديرية كبيرة لاستخدام الأصول المصادرة لاستعادة الضحايا الأساسيين لصالح العدالة».

ونوه راب وياماموتو إلى أن الأموال التي صادرتها فرنسا تقدّر بأكثر من 90 مليون يورو (نحو 98,4 مليون دولار) من الأصول المحلية المملوكة لرفعت الأسد، و«كانت تستكشف أفضل السبل لإعادة هذه الموارد إلى الشعب السوري، وبالتالي، فهي في وضع جيد يؤهلها للمشاركة في مخطط أوسع لتوجيه التمويل لصالح الضحايا في سورية». وفي حديثٍ لـ«العربي الجديد» قال راب، إنه «من الممكن وضروري جداً أن تُنفق هذه المئات من ملايين الدولارات التي تم استردادها من لافارج، لصالح الشعب السوري»، مشيراً إلى أن «ذلك سيتطلب التعاون مع دولة أخرى ساعدت في التحقيق، وأعتقد أنه يمكن أن تكون فرنسا، التي لديها أيضاً تحقيقها الخاص وستقوم باسترداد الأموال من لافارج في تلك القضية الجنائية». ونوّه راب إلى أن باريس «قد استردت أيضاً عشرات الملايين من الدولارات من رفعت الأسد، ويمكن بعد ذلك وضع هذه الأموال في صندوق، ولكن سيكون من المهم جداً العمل مع المجتمع المدني السوري ومجموعات الضحايا، للتأكد من توزيع الأموال بشكل صحيح لكل من مشاريع التي ستفيد الناس وللأفراد الذين عانوا كثيراً». وأضاف:

من قصف النظام السوري لإدلب، أكتوبر 2023 (قاسم رمّاح/الأناضول)

> راب: من المهم العمل مع المجتمع المدني بمصادرة الأموال

«بالطبع، العديد من ضحايا قضية لافارج هم أولئك الذين عانوا من أيدي داعش لأن الأموال استُخدمت من قبلهم للتجنيد وتوفير الأسلحة لارتكاب الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها في جزء كبير من سورية والعراق، ولذلك يجب أن يستفيد هؤلاء الأشخاص، لكن يجب أن نضع في اعتبارنا أنه ليس فقط هؤلاء الضحايا من يمكن أن يستفيد. وكما نعلم، فإن أموال رفعت الأسد جاءت من جرائم ارتكبت ضد معارضي النظام، وفي رأيي يجب أن يستفيد الضحايا بغض النظر عمن كان مرتكب هذه الجرائم، مع التركيز الحقيقي على الأشخاص في سورية وأعتقد أيضاً في شمال العراق».

وأكد راب أنه يمكن الاستفادة من هذه المصادرات في المستقبل، قائلاً: «مع قانون قيصر (أُقرّ في ديسمبر/كانون الأول 2019، ودخل حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2020، وفرض عقوبات على كل من يقدم الدعم للنظام السوري)، على سبيل المثال، هناك إمكانية لمقاضاة الأفراد والشركات وغيرهم الذين عملوا مع أشخاص خاضعين للعقوبات وحاولوا التحايل على العقوبات». وأضاف «نعلم أنه يمكن الحصول على مبالغ ضخمة من المال بهذه الطريقة، وعلى سبيل المثال أيضاً في حالة المصرف الفرنسي (بي إن بي باريبا)، حين تم الحصول على حوالي 9 مليارات دولار بناءً على عقوبات ضد السودان وإيران، اللذين ساعدهما المصرف على تجنبها».

وشدّد راب على أن «المبدأ الأساسي هو عندما تحدث هذه الاسترددات، يجب ألا تذهب فقط إلى خزينة الدولة ولكن يجب أن تذهب لمساعدة الأشخاص الذين تضرروا، ولدينا مبدأ حقوق الضحايا وحمايتهم في الولايات المتحدة، وأن الضحايا يجب أن يأتوا في المقام الأول، لذلك نحن ندفع بهذا بمساعدة أعضاء من الكونغرس ووزارة العدل لإنشاء هذا الصندوق بالتعاون مع فرنسا ودول أخرى قامت باستردادات مماثلة». وأوضح أنه «بموجب القانون الأميركي يمكن القيام بذلك، وقد يكون من الضروري وجود بعض التشريعات لتوجيه المدعي العام للقيام بذلك، ولكن صراحةً، يمكن للمدعي العام القيام بذلك الآن».

وحتى الآن، ليس هناك إعلانات هامة من قبل الحكومات الأوروبية أو الأميركية، على مصادرة أصول وأموال للنظام في سورية بوضعه الحالي أو أشخاصه الحاليين، إذ يمكن استهدافها في أي صندوق اختصاصي يمكن اللجوء إليه في عمليات مساعدة المتضررين، لكن الحقوقيين السوريين والدوليين، يشيرون إلى ضرورة إنشاء مثل هذه الآلية، نظراً لكمية الأموال المنهوبة من قبل مسؤولي النظام، والتي يمكن مصادرتها في يوم ما.

من جهته قال كرم الشعار، مدير البرنامج السوري في مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية، إن موضوع استخدام الأموال المصادرة لتعويض المتضررين في سورية مفتوح منذ فترة، وتمت مناقشته، لكن من دون وضوح في الأفكار، وحالياً هناك أكثر من مؤسسة غربية تعمل على هذا الموضوع. وأشار الشعار في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هناك أكثر من بند ممكن أن تقع تحته الأموال، كالأموال المصادرة بسبب خرق عقوبات، مثل أموال لافارج، أو أموال صودرت بحكم قضائي كحالة رفعت الأسد، وهناك أيضاً أموال مجمدة للدولة السورية، وما أعرفه تحت هذا البند، أن الأموال المجمدة لا تتجاوز 30 مليون دولار». ورأى أن مسألة الأموال المصادرة أو المجمدة معقدة جداً.

تورط لافارج

تتبع مصادرة أموال شركة الإسمنت الفرنسية «لافارج»، التي كانت تعمل في سورية، والبالغة 687 مليون دولار من اعتراف الشركة التي تتخذ من فرنسا مقراً لها بالذنب في التآمر لتقديم دعم مادي للإرهاب من خلال دفع أموال لتنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» في الفترة بين عامي 2013 و2014 للاحتفاظ بمصنع الإسمنت في شمال سورية، وكل ذلك في حين كان كل من «داعش» و«النصرة» يرتكب فظائع في سورية والعراق.

تقرير

رحلة البوسنة طويلة إلى الاتحاد الأوروبي

> أوصت المفوضية الأوروبية بتدشين مسار المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة لانضمام الأخيرة إلى عضويته، ضمن خريطة طريق يتوقع أن تكون طويلة

أوصى الاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، ببدء مفاوضات رسمية لانضمام البوسنة إلى التكتل، وذلك مع مسعى التكتل للتوسع في وسط وشرق القارة الأوروبية، بعد الحرب الروسية على أوكرانيا. وجاءت التوصية قبل اجتماع مقرّر للمجلس الأوروبي الأسبوع المقبل، وشكّلت الفرصة الأخيرة لإطلاق مرحلة التفاوض قبل الانتخابات الأوروبية المقرّرة في يونيو/حزيران المقبل. وقدّمت المفوضية الأوروبية أمس، أحدث تقرير لها عن الإصلاحات المطلوبة من البوسنة لبدء التفاوض، علماً أنها مرحلة لن تكون قصيرة إذا ما وافق عليها المجلس الأوروبي رسمياً.

وبموجب التوصية، ستكون البوسنة، التي قدّمت طلب عضويتها للاتحاد رسمياً في فبراير/شباط 2016، وحصلت على صفة الدولة المرشّحة رسمياً في ديسمبر/كانون الأول 2022، قادرة على بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشرط القيام بإصلاحات هيكلية. ولكي ينضم المرشحون إلى الاتحاد، يتعين عليهم المرور بعملية طويلة لمواءمة قوانينهم ومعاييرهم مع قوانين الكتلة، وإظهار تلبية مؤسساتهم واقتصاداتهم لمعايير الديمقراطية. وعلى الرغم من أن البوسنة اعتمدت أخيراً قانون مكافحة غسل الأموال الذي طلبته بروكسل، إلا أنها لم تنجز بعد اتفاقاً بشأن إصلاح المحاكم ومنع تضارب المصالح في المؤسسات.

وحول البوادر الإيجابية التي شجّعت على التوصية، أبلغت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون ديرلاين، البرلمان الأوروبي ومقره مدينة ستراسبورغ الفرنسية، أمس، أن البوسنة «تُظهر أنها قادرة على الوفاء بمعايير العضوية وتطلعات مواطنيها لأن يكونوا جزءاً من عائلتنا»، مضيفة أنه «لهذا السبب نقرّر رفع توصية للمجلس بفتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك». وأكّدت فون ديرلاين أن «البوسنة والهرسك اتخذت خطوات مثيرة للإعجاب تجاهنا»، لكنها ذكّرت بـ«ضرورة تحقيق مزيد من التقدم للانضمام إلى اتحادنا». وأوضحت المسؤولة الأوروبية أنه «تم تحقيق مزيد من التقدم في ما يزيد قليلاً عن عام مقارنة بما تم تحقيقه خلال أكثر من عقد»، مشيرة إلى أن البوسنة أصبحت الآن «متوافقة تماماً» مع السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد وتعمل على تحسين إدارتها لتدفقات الهجرة وتتبنى قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورحّبت فون ديرلاين بموافقة البوسنة على إدراج أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في السجلات الجنائية المحلية، مشيرة إلى وضع خطوات إضافية نحو الحوار والمصالحة في أعقاب الحرب التي شهدتها البلاد بين 1992 و1995، مع تأسيس لجنة جديدة لبناء السلام. وقالت إن «الرسالة الآتية من البوسنة والهرسك واضحة، لذلك يجب أن تكون رسالتنا واضحة أيضاً ومفادها أن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في اتحادنا».

وتأتي توصية المفوضية قبل اجتماع مقرر للمجلس الأوروبي في 21 و22 مارس/ آذار الحالي، والذي كان ينظر إليه بمثابة الفرصة الأخيرة للبوسنة لفتح مفاوضات الانضمام قبل الانتخابات الأوروبية المقررة في يونيو. وسيتوجب على كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الموافقة على هذه التوصية قبل إطلاق المفاوضات.

ويُعدّ بدء المفاوضات بداية عملية طويلة من الإصلاحات عادة ما تستمر سنوات، قبل أن تنضم الدولة المرشحة إلى الاتحاد الأوروبي. والبوسنة، الواقعة في غرب البلقان، هي من بين 6 دول، ألبانيا وصربيا وكوسوفو والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، التي تمر بمراحل مختلفة من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد حقبة من الحروب والأزمات في التسعينيات.

ومسار عضوية تلك الدول متوقف منذ سنوات، لكن بعد الغزو الروسي لأوكرانيا أصبح المسؤولون في الاتحاد الأوروبي أكثر حرصاً على محاولة إغرائهم بعيداً عن نفوذ الكرملين. وكانت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك زارت في 5 مارس الحالي البوسنة، حيث اعتبرت أن انضمام دول غرب البلقان للاتحاد «ضرورة جيوسياسية» ستجعل أوروبا أقوى بمواجهة العدوان الروسي.

(أسوشييتد برس، الأناضول، فرانس برس)

على فيسبوك وإكس

- يبدو أن #نتنياهو لم يكترث لتحذيرات أميركا بأن مواصلته قصف #غزة في #رمضان ستُحدث غضباً عارماً في العالم العربي والإسلامي... نتنياهو يواصل قصف #رفح
- إنزال جوي وممر مائي قريباً وتنسيق مع الفضائيين يعملو ممر فضائي، ومش عارفين يفتحوا معبر رفح، مع إنه فتح معبر رفح أسهل من رمي حجر في بركة ماء
- إسرائيل أصبحت تقصف في العمق اللبناني #بعلبك التي تبعد أكثر من 100 كيلومتر عن الحدود الجنوبية، ولا يزال حزب الله يرد على كريات شمونة في الشمال والجولان. كلنا نتفهم أن الحزب يحاول تجنب حرب شاملة، ولكن إذا استمر الوضع هكذا، فسيتمادى الإسرائيلي ويقصف بيروت بشكل اعتيادي
- استهداف #البقاع بشكل متكرر يؤشر لخطر توسع الحرب على #لبنان بشكل أكبر من أي وقت مضى. #بعلبك
- سودانيون وأفارقة بنقتل في بعض عشان الـ1% المكنكشين في السلطة والثروة داخل وخارج السودان
- كل ما أشوف الدمار ده كلو، بقول خسارة إنو ده أساسا ما حقهم، دي كلها خسارة السودان
- وثيقة المناطق الثلاث (نبع الصبر في ريف حلب، مهد الثورة في درعا، حاضنة الوطنية في السويداء) التي أعلنت في 8 مارس الحالي، خطوة في الاتجاه الصحيح لإعادة الأمور إلى نصابها في مسار الثورة السورية. تستعيد أهمية الداخل بدوره ومرتكزاته وعطائه، إذ تصدح إرادة السوريين الحرة التي أطلقتها الثورة
- إذا لم يتدارك الديمقراطيون الموقف ويقدمون بديلاً لبايدن، فإن ترامب سيتفوق عليه ويكسب، ويكتسح الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر المقبل
- فيلق «حرية روسيا» يدخل مناطق بيلغورود وكورسك وبريانسك الروسية مجدداً. يبدو أننا أمام سيناريو مكرر لسيناريو العام الماضي، لكن هذه المرة عشية انتخابات بوتين